

محضر الجلسة رقم 837

التاريخ: الثلاثاء 7 ذو الحجة 1433 (23 أكتوبر 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثلاث وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعنا على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد الأمين مشكوراً.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين، يشرفني أن أوفي مجلسكم الموقر بما يلي:

1- توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أن السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد المالية المكلف بالميزانية سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والنقل.

2- توصلت الرئاسة كذلك بمراسلة من رئيس فريق التحالف الاشتراكي يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه للسيد وزير التشغيل حول مشاكل برنامج "مقاولتي" إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 23 أكتوبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 46 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتائية: سؤالان؛

- عدد الأجوبة الكتائية: جواب واحد.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الأمين.

ونمر إلى طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس، سنبدأ بالإحاطة الأولى، سيتولى شرحها الفريق الفيدرالي، الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

ماشي الشرح ديالها، السيد الرئيس، طرحها.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط مجلسنا الموقر وعبره الرأي العام الوطني بأن المجمع الشريف للفوسفاط الذي يعد من أهم المنشآت العامة في مجال الاستثمارات العمومية، حيث شكل المجمع أول مستثمر عمومي خلال السنوات الأخيرة الممتدة من 2010 إلى 2012.

وقد بلغت استثمارات المجمع ما قيمته 58,21 مليار درهم خلال هذه السنوات الثلاث، ومن المتوقع أن يصل مبلغ استثمارات المجمع خلال سنة 2013 ما قيمته 24,90 مليار درهم، أي ما يشكل 20% من الاستثمارات العمومية المتوقعة خلال السنة المقبلة.

غير أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن:

- من يستفيد من هذه الاستثمارات العمومية؟

- كم عدد مناصب الشغل القارة والمؤقتة التي خلقتها هذه الاستثمارات للمجمع الشريف للفوسفاط؟

- ما هي القيمة المضافة ونسبة النمو الاقتصادي لاستثمارات المجمع الشريف للفوسفاط؟

إن واقع الحال يبين أن الشركات والمقاولات الأجنبية هي الأكثر استفادة من صفقات المجمع الشريف للفوسفاط، وبذلك ينطبق علينا المثل المغربي القائل "خيرنا كنهديوه لغيرنا"، وكمثال على ذلك الصفقة المبرمة مع إحدى الشركات التركية بالجرف الأصفر لبناء منشأة خاصة بالأسمدة DAB 107B و 107C بما يفوق 1,55 مليار درهم. ومن الملاحظ أن هذه الشركة تستقدم اليد العاملة من البلاد الأصل وأحدثت مخبأ بالقرب من الورش للجالية التركية، ولم تحدث ولا منصب شغل واحد من اليد العاملة المغربية، مع العلم أن هناك شركات مغربية متخصصة في هذا المجال، وهو ما يثير مدى نجاعة الاستثمارات العمومية، مما يدعو السلطات الحكومية إلى

الحكومة بحديثها عن لوائح معدة تخص المقالع وغيرها. فباسم فريقتي، أتوجه إلى السيد رئيس الحكومة بأن يوجه حكومته إلى تنفيذ برنامجها فيما يخص محاربة الفساد والريع، عوض البهجة الإعلامية المستهلكة، ومن ضمنها نشر لوائح وأسماء المسؤولين الذين يحتلون عقارات وزارة التربية الوطنية دون وجه حق، في حين الحكومة لها كامل السلطة لإفراغ موظفيها المنتهزين ولو باللجوء إلى القضاء الاستعجالي الذي بإمكانها أن تظفر بحكم في إطار هذه المادة في أقرب وقت ممكن، علماً أن الأحكام الاستعجالية تكون مشمولة بالتنفيذ المعجل بقوة القانون.

على العموم، فإن هذا مثال جديد على فشل الحكومة وعجزها في مواجهة موظفيها، فأحرى مواجهات لوبيات الفساد والمفسدين. في المقابل، فإن الحكومة جد مجتهدة فيما يخص المواطنين المستضعفين عبر الزيادة في المحروقات وقمع المعطلين وإفراغ المواطنين المعسرين من مساكنهم وقمع المحتجين على الأزمة المستشرية التي يظهر أن الإجراءات غير الشعبية التي صاحبت مشروع الميزانية المقبل لن تؤدي إلا إلى زيادتها. وشكراً. أستمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السيد رئيس الفريق، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني السادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

هذه الأقرص المدجة، هاذ (Les CD) فيها تسجيل للوقائع الكاملة لجلسة المساءلة الشهرية التي استضاف فيها مجلس المستشارين السيد رئيس الحكومة المحترم يوم 5 يونيو، قبل حوالي 4 أشهر، وكان أحد محاور تلك الجلسة هو محور محاربة اقتصاد الريع اللي تكلموا عليه الإخوان في الفريق الاشتراكي.

أنا راجعت هذا التسجيل واستوقفني واحد المقطع وغادي نشرح ما هي مناسبة الاستشهاد بهذا المقطع من كلام السيد رئيس الحكومة. يقول فيه وهو يجيب على أسئلة السادة المستشارين حول اقتصاد الريع، وأفتح مزدوجتين باش نكون أمين، يقول السيد رئيس الحكومة: "تأسس الحكم في عهد الحسن الثاني رحمه الله على أساس الاستفادة من الريع"، ومضى السيد رئيس الحكومة بشرح مظاهر انتشار الريع، وتوقف بالتفصيل عند محطة انتخابات 2009 وقال: "الفساد الانتخابي الذي وقع في الحسمة - يقصد في جهة تازة الحسمة تاونات- عندما ظل وزير جالساً في الأرض أربع مرات ودبرت الأغلبية لجهة أخرى - يقصد حزب الأصالة والمعاصرة- والدكتور محمد بودرا رئيس جهة تازة الحسمة تاونات، الفساد الذي وقع في

مراجعة شروط إبرام الصفقات العمومية وإعطاء الأولوية للمقاولات والشركات المغربية، واعتماد عقود (Offset) ومراقبة واحترام مقتضيات سوق الشغل حتى يكون للاستثمارات العمومية بمختلف القطاعات والمنشآت العمومية مردودية اقتصادية واجتماعية وانعكاس إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل.

فهل ستتحمل وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة التجارة والصناعة وإدارة المجمع الشريف للفوسفاط مسؤوليتها في احترام مقتضيات مدونة الشغل وحماية وتشجيع المقاولات الوطنية وأن لا يتم اللجوء إلى الخبرة الأجنبية إلا في حالة انعدامها داخلياً؟

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد رئيس الفريق، الكلمة الآن للفريق الدستوري.. إذن الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس.

المستشار السيد محمد علي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

في إطار مقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتقدم باسم الفريق الاشتراكي بالإحاطة التالية:

السيد الرئيس،

أقدمت الحكومة في شخص السيد وزير التربية الوطنية بنشر لأحة مسؤوليها الذين يرفضون إفراغ المساكن الوظيفية رغم مساعي الوزارة، وإني لأستغرب هذه المنهجية وعجز الحكومة عن إفراغ موظفين يحتلون أملاك الدولة ويحرمون الأطر التربوية من المساكن التي وضعت رهن إشارتهم بمناسبة وظيفتهم لأجل القيام بمهامهم على أحسن وضع.

كما أنني، السيد الرئيس، أستغرب كيف تستطيع الحكومة تنفيذ أحكام الإفراغ في حق المواطنين البسطاء والفقراء الذين لم يستطيعوا أداء ما بذمتهم إما لفائدة الأبنك أو تجاه الأحكام الصادرة بالأداء ضدّهم من طرف الملاك، والذين يتم تشريدهم يوميًا بالمئات، في حين تعجز الحكومة عن إفراغ بعض المسؤولين والنافذين من السكن الوظيفي وهم يتوفرون مع كل أسف على مساكن شخصية أو أملاك خاصة.

باسم الفريق الاشتراكي، السيد الرئيس، سبق لنا أن نهينا الحكومة إلى أن لجوءها إلى نشر لوائح المستفيدين من الريع ومن الامتيازات وغيرها من المنافع التمييزية لن يقطع مع ما تؤدي إليه من فساد، وإنما ستؤدي إلى الاستهلاك الإعلامي الذي لا فائدة ترحى منه. وكنا دائماً في الفريق الاشتراكي قد أشرنا إلى أن نشر لوائح المستفيدين من مأذونيات النقل لن يضع حداً للظواهر الفاسدة المستشرية في هذا المجال، فرغم ذلك تبادت

جاف، 4 أشهر ما صبت الشتا في المغرب، الشيء اللي جعل الحكومة تدعم وتقول أنها غادا تجيب الكلا ديال البهائم بما فيه الشعير والدعم ديال العلف، هاذ الشيء تدار في الكواغط وتصابو والفلاحة حسبوا عليه وظنوا واستتمروا في هذا الإطار.

إلا أنه وعلى سبيل المثال وليس على الحصر جهة الدار البيضاء الكبرى، في هذا الإطار باش تشجع الحكومة وتتعاون معها، خصصت 5 ديال المليون ديال الدرهم في هاد الميزانية والغرفة الفلاحية ديال نفس الجهة خصصت 3 مليون، هي 8 ديال المليون بالنسبة للفلاحة اللي غيستاندوا والكسابة اللي رابطين الحولي، إلا أنه وزارة الفلاحة رفضت باش تسوق المنتج، لأن هي كانت عندها نية مسبقة ما غتسوقش المنتج، وخلات الفلاحة كيتضاربوا واشراو الشعير ب70 ريال واشراو الفيلية ب7 دراهم، هذا اللي جعل هاد الغلاء ديال اليوم وأن الفلاحة براسهم ما غاديش يخرجوا في هاذ الأثمنة اللي هما عليها، ناهيك على المستهلك اللي يالله ناض من شهر رمضان ودخل للدخول المدرسي واليوم ها هو في الحولي، الحولي اللي غا يمكن له يشريه ب1500 درهم كي عمل اليوم 3000 درهم.

الأسباب هو ثمن الكلفة ديالو اللي الدولة ما استتاعتش على الأقل توفي أو الحكومة بالعود اللي قالت.. صحيح احنا فهمنا، أنا لا أقول التهريب، أقول تجارة الحدود الشرقية، هربت واحد العدد ديال الأغنام في هاد الفترة، هما عجبهم الحال وسكتوا خلاوها، مزيان ها هي امشاة، صندوق الموازنة احنا عفيناها، إيوا باش غادي تخلفوا هاذ الشيء؟

الحولي ديال العام الجاي راه خصو دابا يوجد، اللحم مورا العيد راه غيدير 130 درهم، ذاك الحصاص اللي خرج كله بطريقة عشوائية وغير مراقبة، راه غنتحاسبو عليه من بعد.

ولهذا احنا كتمناو أن الحكومة تنظر في هاذ الملف بالمعقول، احنا تكلمنا المناسبة ديال الحولي ولكن الأبعاد ديالو والخطورة ديالو على الأقل، السيد الرئيس، هاذ الحكومة اليوم نحن كنيستعدو للموسم الفلاحي وهادوك الفلوس اللي وفروا غير النصف فيه يدخلوه في الأسمدة وفي البنور وينفعوا الفلاحة راهم وفروا مبالغ مهمة، وميعاودش يبقاو يضحكوا على الفلاحة بهذه الطريقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي في إطار المادة 128.

المستشار السيد عبد العزيز عزاني:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

عدة مدن والرئاسات التي أعطيت بالقوة ولا زالت تداعياتها كذلك مستمرة إلى يومنا هذا"، ويمضي السيد رئيس الحكومة في الشرح ليختم تعقيبه في هذا المحور بنصيحة محمودة يقول فيها: "السياسة مبنية على المعقول وعلى الصدق".

طيب نحن الآن، السيد الرئيس، أمام أحد احتمالين، وأود بهذه المناسبة أن أحيط السيد رئيس الحكومة وأحيطكم جميعا بأن هذه الرسائل جهة تازة الحسيمة تاونات قد آلت إلى هذا الحزب وإلى السيد الرئيس الدكتور محمد بودرا، نحن إذن أمام أحد احتمالين: إما أن هذه الجهات اللي دعمت الحزب الإداري ورجالات السلطة من جديد دعموا هذا الرئيس اللي حصل بالإجماع، وصوتوا عليه حتى الناس ديال الأغلبية الحكومية، وفي هذه الحالة نطلب من السيد رئيس الحكومة اللي هو رئيس هاذ رجالات السلطة يفتح بشأنهم تحقيقا قضائيا.

الاحتمال الثاني وهو أن هاذ التصريح اللي قدمو السيد رئيس الحكومة فيه الكثير من المبالغات حتى أقول المغالطات، ولما كان السيد رئيس الحكومة قبل ما يولي رئيس حكومة كيقول هاذ الكلام، لما كان ذلك مقبولا في إطار التنافس السياسي والانتخابي لكنه لم يعد مقبولا أن يصدر عن رئيس حكومة.

اعلاش كطرح من جديد هذا الموضوع؟ لكي أعيد طرح سؤال المسؤولية، لأنه ملي يكون عندنا ضعف في المسؤولية أو عدم الإحساس بالمسؤولية كنعكون بصد ما عشناه في ستراسبورغ وبصد الكثير من الزلات لعدد من الإخوة الوزراء، وبصد ما عشناه في هذا المجلس يوم الثلاثاء المنصرم، ولذلك نقول في فريق الأصالة والمعاصرة، اليد ديالنا ممدودة باش نتعاونو ونتغلبو على الإكراهات اللي كتواجه البلاد، ولكن نطلب بكل الاحترام الواجب، نطلب من الحكومة ومن السيد رئيس الحكومة أن يعيد النظر في مفهوم الالتزام وفي مفهوم المسؤولية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس. نمر إلى الفريق الحركي، الكلمة للفريق الحركي في إطار المادة 128 من النظام الداخلي.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

في إطار الإحاطة، ونحن على أبعاد أيام قليلة من عيد الأضحى المبارك كي عرف السوق المغربي غلاء كبير، وهذا الغلاء كل واحد وكيفاش كيفسرو، شي كيفسرو أن الفلاحة كيرجحو، شي كيفسرو أن المضارين.. كل واحد كيفاش كيفسرو، وهذا كله خطأ.

أسباب النزول، هاذ الحولي راه ما جاش ووجد، الحولي راه كيبداو يوجدوه مواليه في شهر 11 ديال السنة الفارطة، المغرب عرف فصل شتاء

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للفريق الدستوري.
إذن نمر إلى معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 20 سؤالا، 6 منها أنية موجهة لقطاعات التربية الوطنية، التعليم العالي، التضامن والمرأة، و14 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات التربية الوطنية، التعليم العالي، التجهيز والنقل، العلاقات مع البرلمان، التشغيل.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين إلى السيد وزير التربية الوطنية والذين تجمعها وحدة الموضوع، الأول موضوعه الدخول المدرسي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم غوى السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر الدخول المدرسي ورشا كبيرا مفتوحا يتبعاً فيه الجمع لإنجاح هذه العملية في بداية كل سنة، وذلك نظرا للأهمية القصوى التي تراهن عليها بلادنا لتكوين النشء وضمان حق التعليم للجميع كما هو منصوص عليه في الدستور، لكننا نجد الدخول المدرسي الحالي قد شهد مجموعة مظاهر غير منضبطة نطمح صادقين إلى أن تتم معالجتها، وإلى سؤالكم حول الطرق والسياسة الممنهجة من أجل معالجة شاملة لهذا الملف.

وعلى سبيل الذكر فإن البنية التحتية للتعليم عامة وبجهد الشاوية وريفة خاصة تفتقر إلى الموارد البشرية في مختلف المستويات والحجرات اللازمة وإلى مؤسسات الإيواء والداخليات خصوصا بالعالم القروي، ناهيك عن كون هذه السنة تعتبر آخر سنة فيما يسمى بالمخطط الاستعجالي، لا نعرف آثار هذا البرنامج من حيث تطور جودة التعليم بالمنطقة من عدمه، وعلمنا أن الوزارة تلجأ إلى خدمات بعض الأطر التربوية بصفة استثنائية، نود معرفة تفاصيل هذا الموضوع.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، عن حصيلة الدخول المدرسي الحالي والتدابير والإجراءات المتخذة في هذا المجال.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الآن للسيد وزير التربية الوطنية للإجابة على السؤال.. عفوا، عفوا، هذا السؤال الأول، السؤال الثاني يتعلق أيضا بالدخول المدرسي، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من مجموعة الإتحاد الوطني للشغل لتقديم السؤال.

باسم الفريق الاستقلالي وطبقا لمتنصيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أحيطكم علما، السيد الرئيس المحترم، بقضية إنسانية طارئة خصها ديننا الإسلامي الحنيف بالعناية اللائقة، ويتعلق الأمر بكفالة الأطفال المهملين والمتخلى عنهم.

السيد الرئيس المحترم،

لاشك أن بلادنا قطعت أشواطاً مهمة في إطار تعزيز وتجويد ترسانتها القانونية في مجال حماية حقوق وحريات الأطفال المهملين والمتخلى عنهم استنادا إلى التعاليم الإسلامية السمحة وفي تناسق وتناغم معقول مع ما تقتضيه مواثيق الشرعية الدولية، وهذا ما تجسده من خلال القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين.

بما لا شك فيه، السيد الرئيس المحترم، إننا لا يمكن أبداً أن نختلف حول الضمانات التي ينبغي توفرها لتحقيق نشئة اجتماعية سليمة صحية وخلقة لهؤلاء الأطفال الذين هم من فلات أكادنا، غير أننا، السيد الرئيس، فوجئنا كما فوجئ العديد من المتابعين والمهتمين والفاعلين الجمعويين في هذا المجال، والذين يبذلون بالمناسبة جهدا يستحق منا كل التنويه والاعتزاز. فوجئنا، السيد الرئيس، بمنشور للسيد وزير العدل والحريات المحترم يهم كفالة الأطفال المهملين ويدعو إلى عدم إعطاء الموافقة والكفالة لكل أجنبي غير قاطن بالمغرب ولو كان مسلما بدعوى عدم توفر ضمانات المتابعة والمراقبة القضائية والسليمة، مما خلق متاعب لهذه الجمعيات في ظل عدم تقديم المنشور لأي بدائل موضوعية وحلول معقولة لإقرار هذه الضمانات خارج المغرب، علما أن إقبال المغاربة المقيمين داخل الوطن على كفالة الأطفال المتخلى عنهم يبقى محتشما وجد ضعيف.

لذلك، نعتبر في الفريق الاستقلالي أنه على الوزارة والجهات المختصة أن تعمل على إقرار بعض التدابير والإجراءات المرافقة لكل ترخيص، وموافقة كل كفالة الأطفال المتخلى عنهم من قبل العائلة غير المقيمة في المغرب، ومن هذه الإجراءات نقتراح سن اتفاقيات ثنائية مع البلدان المعنية تم متابعة ومواكبة ومراقبة مسار هؤلاء الأطفال داخل البلدان المستقبلية، إضافة إلى توجيه بعثات مغربية لدعم الدور الثقافي والتأطيري من أجل ترسيخ قيمنا المجتمعية المغربية القائمة على الإسلام السمح الوسطي المعتدل، حماية للمتكفل بهم من أي توجهات منحرفة أو منحازة عن ثوابت الأمة.

لهذا، السيد الرئيس المحترم، واعتبارا لأهمية الموضوع وحساسيته واستعجاله، ومن أجل اطلاع أفضل لمجلسنا الموقر على خلفية وأسس هذا المنشور، فإننا في الفريق الاستقلالي نطلب رسميا عقد اجتماع مستعجل للجنة العدل والتشريع لدراسة تداعيات هذا المنشور والإسهام في بلورة تصور ورؤية متكاملة، تراعي الضمانات الممنوحة لحقوق الأطفال المهملين ومجهودات الدولة ومجهودات كل الفاعلين والجمعويين.

وشكرا السيد الرئيس.

التوقيت، السيد الوزير، هذه من الإشكاليات، أنا أطرحها في عجلة، لم تشاركوا بالطبع النقابات المعنية بهذا القرار، ثم هل فتم بتقييم علمي، دراسة تربوية معرفية نفسية لهذا القرار؟ إضافة إلى الجانب...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين معا، تفضلوا السيد الوزير، في حدود 6 دقائق السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ الموضوع ديال الدخول المدرسي 2012-2013 عقدنا فيه اللجنة ديال التربية الوطنية في كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، وتناقشنا فيه بتفصيل، وأنه من الصعب علي أنني أتكلم على كل الترتيبات المتعلقة بالدخول المدرسي في ظرف 5 دقائق في الوقت اللي اجتمعنا فيه أكثر من 16 ساعة على مستوى كل لجنة، ولكن مع ذلك غنحاول نلخص. اخذينا ترتيبات للدخول المدرسي في شهر ماي وهياناً دلائل على المستوى المركزي والمستوى الجهوي والمستوى الإقليمي، وناقشنا هاد الشئ مع أعضاء في المنظومة التربوية بما فيها الشركاء الاجتماعيين أي النقابات، المعترف بها، وقررنا المقرر المدرسي باش نهار 12 شتنبر اللي فتح فيه سيدنا الله ينصرو السنة الدراسية بدأت الدراسة، هذا واحد الشئ مهم، مكسب لبلادنا أن ملي ففتحو السنة الدراسية على الأقل واحد الحصاة كبيرة من التلاميذ والتلميذات يقرأو في الوقت.

الميزات ديال هاد الدخول المدرسي:

أولاً: مجموع الأسلاك بثلاثة عندنا 6.672.592 تلميذ وتلميذة، منهم في القطاع الخاص 726.483، التعليم الابتدائي 4.073.000، التعليم الثانوي الإعدادي 1.611.000، التعليم الثانوي التأهيلي 987.313، المسجلين الجدد في التعليم الابتدائي 666.484، منهم في الجماعات القروية 322.958.

ثانياً: بنايات الاستقبال أي المدارس، كنعطي هاد الأرقام باش يتصوروا.. وكنعرف بأنهم كيعرفوا هاد الشئ السادة المستشارين، بالخصوص أغليبتهم منتخبين على مستوى الجماعات، أن هذا الموضوع ضخم، ماشي بواحد السهولة كيمكن له وفي عشية وضحاها نعالجو المشاكل ديالو. الابتدائي عندنا 7465 مؤسسة ابتدائية، الداخليات 16، اللي في الابتدائي، هذا واحد الشئ جديد في بلادنا، أننا كناخذ الدراري الصغار باش كندخلهم باش تحافظ عليهم في الدراسة، الثانوي الإعدادي 1767، 305 ديال الداخليات، الثانوي التأهيلي 976 مؤسسة، 296، أي مجموع 10.208 و617 داخلية.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

يكتسي الدخول المدرسي أهمية كبرى في إنجاح كل موسم دراسي، لما له من أبعاد على المستويين البيداغوجي والاجتماعي لدى الفاعلين والمهتمين بالشأن التربوي وما يستوجبه من إعداد كمي وكيفي يستجيب لحاجيات وتطلعات الفئات العريضة من تلاميذ وآباء وأطر تربوية وإدارية.

السيد الوزير، من قبيل ما سجلناه كجموعة إتحاد الوطني للشغل المغرب، من خلال متابعتنا مركزياً ومجالياً لدخول هذه السنة، لا بد أن نسجل بعض القضايا التي ما زالت مطروحة على المستوى:

أولاً: الحكامة المطلوبة، في إطار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، لازال، السيد الوزير، عندنا مجموعة من الإشكاليات في مجموعة من النيابات، تجاوز لبعض المسؤولين لكثير من القرارات، أذكر بالطبع: ميدلت، تادلة، سيدي قاسم، مراكش، أكادير، إلى غير ذلك، عنوانها الكبير كما أشرت- قرارات انفرادية وتجاوز الاتفاقات مع النقابات المحلية، والتقارير التي تصدر عن مفتشيتكم فيها جزء من هاته الحقائق يعني طلب التفعيل.

ثانياً: على مستوى السكنيات، نحن نشيد بالمبادرة التي اتخذتموها من إعلان لائحة للمستفيدين من السكنيات، خاصة أن هناك شخصيات نافذة، ولكن هناك مطلب على أساس أن تكتمل هاته اللائحة بسكنية أخرى لم تدرج، إضافة إلى المتابعة، وهذا شيء أساسي، هذا بالطبع، السيد الوزير المحترم، يربطنا باللوائح التي صدرت عن حكومتكم الموقرة والتي تدخل بالطبع في إطار محاربة اقتصاد الربع.

ثم كذلك، السيد الوزير، بعجالة في مجموعة من القضايا، أولاً النظام الأساسي لآبد السيد الوزير أن نساءل مع الدخول، هناك أفق غامض بكل صراحة خاصة على مستوى السقف لتنزيل هذا النظام، السقف الزمني، وخاصة سمعنا منذ مدة أن هناك 2013، إلى غير ذلك، فهناك إكراهات، إشكاليات، إلى غير ذلك ولكن هل هناك أفق لتنزيل النظام الأساسي؟ وهل هناك على الأقل مسودة أعدتها وزارتم في الموضوع؟

ثم كذلك مخلفات الحركة الانتقالية، لا يسعنا أن نتحدث عن هذا الموضوع، إشكالات على مستوى إعادة الانتشار، كذلك التبادلات والتي ربما هناك اتفاق مع النقابات أو وزارتم تسعى إلى إخراجها في نونبر كما تمت المناقشة معكم، كذلك بالنسبة لبعض الانتقالات، السيد الوزير، نريد التحقق منها، خاصة علمنا بأن هناك لا مجال لأي حركة، ولكن سمعنا بعض الحالات قد تكون إحداها في أكادير وقد تكون الأخرى في مكناس، نريد أن نتيين من شخصكم هذا الموقف.

الرئيس، الله يخليك، الله يخليك، أرجوك، أرجوك ما يمكنش، الله يخليك، الله يخليك.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

في إطار التعقيب على السؤال الوارد في إطار الدخول المدرسي، أقول باسم الفريق الاستقلالي أن هذه السنة يجب أن نعتز بتسييرنا للدخول المدرسي. صحيح، السيد الوزير المحترم، لقد أفرحتم الكثير كما أقلقتم الكثير، لأن كل إصلاح لابد وأن نجد جيوب المقاومة التي ألفت أن تعيش عيشة تستفيد فيها على رقاب وعلى حساب الأبناء والتلاميذ.

فصحيح كل ما جئتم به السيد الوزير، وإني لا أجاملكم، أتكمم كأب، لاحظت أن إبنني التحق في الوقت المناسب بمدرسته وهو الآن يزاول عمله وتدرسه داخل حجرة آمنة، وقد حضر رجال التعليم الذي بهذه المناسبة أنهو بالمجهودات التي يبذلونها خصوصا منهم من يعالي الأمرين في تنقله وفي الأشياء الضرورية للتدريس كالحجرات المدرسية والطرق التي توجد عليها البنية التحتية للمدارس.

السيد الوزير،

لقد أفرحتم الجميع، وهنا كأب أقول ولست كبرلماني، أسألكم بل الآن أقول كأب لقد قمت بما يجب أن تقوموا به، ونحن معكم في الضرب على جيوب المقاومة التي تريد العبث بالتعليم، أعز ما عندنا هنا في هذا البلد هو التعليم وعلينا أن نفتخر به. فلكم جزاء كبيرا من عند الله ثم الشكر الجزيل من عند كافة أولياء التلاميذ الذين استبشروا خيرا بما أقدمتم عليه، فنهنتكم بهذه المناسبة.

السيد الوزير المحترم.. والله العظيم هذا هو الموضوع اللي خصنا لتناقشوا فيه، السيد الرئيس، ومع كامل الأسف، مع كامل الأسف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار على تعاونه. الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

ثالثا: هيئة التدريس، في الابتدائي 131.435، في الثانوي الإعدادي 57.938، في الثانوي التأهيلي 43.175، ما مجموع 232.548 داخل فيها اللي تخرجوا هاذ العام من المراكز ديال التكوين واللي ابدوا خدامين يوم 4 شتنبر، ما كانوا كيلتحقوا هاد الناس حتى لشهر نونبر.

بلا ما نتكلم على الدعم الاجتماعي، ولكن غنتكم على جورج ديال المواضيع مرتبطة حتى هي بالدخول المدرسي:

أولا: كيتقال أتني نشرت واحد اللائحة، قلت نشرت واحد اللائحة وتفهيم منها مجال إلى احنا ما واخذيش الإجراءات، لا، في هاذ الموضوع ديال السكنيات اخذينا الإجراءات واللي ابغى يطالع على اللائحة ما خرجناش الناس هالك، فلناكل واحد فين واصلة المسطرة باش نطلبو منه الإفراغ، اللي أمام المحكمة، اللي عندنا الحكم نافذ خص التنفيذ واللي عندنا درنا ليه إنذار واللي صيفطنا له إنذار وما ردش.

ولكن هاذ الموضوع هذا ما يمكنش نستحمل أنه منين ما دزت الناس كتكلم عليه، لما خرجتو كابين الناس اللي ما عاجهاش الحال، بطبيعة الحال ما غاديش يعجب الناس، كنتفهم أنا الأسر والعائلات وهاذ الناس اللي أدوا خدمات للتربية الوطنية، OK، ما كابين باس، ولكن راه كابين مدير ديال مؤسسة في سلا ما ساكنش والمدير اللي خرج للتقاعد ذاك العام ساكن، كيفاش هاذ المدير غيسير هاذ المؤسسة. ولذلك هاد الشي اللي اعطى الله، السيد الرئيس، من بعد المطرقة ديالكم غادي نعاودو نرجعو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب. التسيير ظهر لي، الله يخليك السيد الرئيس، احنا نشغل من أجل برنامج صادق عليه المكتب.. ما كنعشوف.. تسيير الجلسة؟ تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

في إطار تسيير الجلسة، السيد الرئيس المحترم، أتم موجودون فوق هاته المنصة من أجل ضبط النظام الداخلي وتطبيقه على الجميع، حكومة ومستشارين. احنا الإحاطة، السيد الرئيس، حسب الوضع الحالي اللي كابين في النظام الداخلي لا يمكن أن تكون موضوع مناقشة من طرف الحكومة، هذا اللي كابين، قبلوه ولا ما تقبلوهش. احنا، السيد الرئيس المحترم..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، الله يخليك، الله يخليك، السيد الرئيس، الله يخليك، ما يمكنش نفتحو النقاش، الله يخليك، اسمح لي الله يخليك، الله يخليك، اسمح لي ما يمكنش لي نعطيك الكلمة السيد الرئيس، هذا نقاش ثنائي ما يمكنش نسحو به، الله يخليك الله يخليك، الله يخليك، أرجوك السيد

يكون قد الأقسام قد الأساتذة خص الناس تقري من الثامنة إلى الثانية العشرة ومن الثانية إلى الرابعة والنصف ويستريحوا يوم الأربعاء ويستريحوا نهار السبت.

هاذ الشي كاين في العالم بأسره، وكاين في المغرب، التعليم الخصوصي أشنو التوقيت ديالو؟ تعليم البعثات أشنو التوقيت ديالو؟ كيقولوا لي لا احنا عندنا التعليم مكيف، هاذ الشي تدار زمان لواحد العدد الاعترابات ولكن اليوم عندنا المدرسة وعندنا الأساتذة، إيوا غنطبقو هاذ التوقيت اللي هو توقيت علمي بيداغوجي فيزيولوجي واللي شاهدين به رجال التربية في العالم، غنطبقوه لأنه عندنا الأستاذ وعندنا الحجر.

آه، كان استثناء، عندي مشاكل في الهوامش ديال الدار البيضاء وعندي مشاكل في هوامش الرباط وعندي مشاكل في بعض هوامش المدن الكبرى، ولكن الاستثناء ولي قاعدة، وما يمكن الاستثناء يكون قاعدة، خص الاستثناء يبقى استثناء ولذلك عاطين توجيهات للسادة النواب باش يراعيو المدارس اللي فيها أولا حجم كبير ديال التلاميذ أكثر من الطاقة الاستيعابية ديالها، وثانيا يراعيو الحجرات مع المنسوب ديال الأساتذة.

ثانيا، اخذنا قرار باش نستعملو الساعات الإضافية ونستدعيو واحد العدد ديال الأطر اللي حاملة للشهادات باش يمكن لها تعاوننا في سد الخصاص لأنه ما عندناش الوسيلة باش يكون عندنا أكثر من المناصب المالية اللي هي بين يدينا، ولذلك هذا التوقيت..

لا، عجيب هاذ الشي، المدرسة امشاو المفتشين وجابوا دراسات، كاينة دراسة علمية قاموا بها 450 مفتش، يمكن هاذ المفتشين ما تلاوش صالحين، ولكن أنا ما يمكنش لي نمسح المغرب كامل، المفتشين قاموا بدراسة، 65% خص يتطبق التوقيت، إيوا نطبقوه والشي الآخر نعطيوه الاستثناء في انتظار نوسعو المدارس ونشوفو المواجحة بالأساتذة، ولكن الناس راه ما ابغاتش هاذ الشي لأنه "ولف عادة وقطع عادة علميا تتعادي"، هذا هو المشكل في بلادنا، ابغينا نصلحو بلادنا، لا بد نصلحو فيها هاذ الاختلالات اللي موجودة في المنظومة التربوية، منها السكن.

أنا ما كنجاوبش على الإحاطة، حاشا معاذ الله، وأنا كنت برلماني وكنعرف المسطرة، السيد النائب المحترم هو اللي تكلم لي على هذا الموضوع ولكن كنعرف أنا في الموقع راه منشور المسطرة اللي متبعين مع كل واحد، ولذلك بالنسبة لوزارة التعليم وعندي مساندة رئيس الحكومة في هذا الموضوع لأنه أخبرته به، وقال لي لا بد من أن المسطرة تحترم، وكخبر السادة المستشارين بأني بعثت باللائحة للسيد وزير العدل المحترم باش يعاوني في التنفيذ من جهة وفي التسريع بالمسطرة ديال الإفراغ، اللي علينا كندبروه، سامحونا.

الإخوة الكرام،

لا بد ولو أنتي من منطلق أنتي نقايي وأنتي خاصة في قطاع التعليم، أنا أشهد أن هاذ الدخول المدرسي أول دخول مدرسي كان دخول صحيح ودخول جيد ودخول بنسب كبيرة في الوقت المناسب، الصراحة هي هاذي، وثمن كذلك بعض القرارات وخاصة الدلائل الصادرة لأنها أعطت واحد الجانب قانوني ديال رجال التعليم باش يخدموا في الوضوح وفي كذا.. وثمن كذلك نشر هاذ اللوائح ديال المستفيدين من السكنيات، باراكا من الربيع، آرى نحاربو الربيع، ملي ابغينا نحاربو الربيع، اغلاش نحاربو الربيع؟ ما تنساوش أنه كاين اللي عندو 2 فيلات وشاد فيلا أخرى ديال الوزارة، والناس المساكين المستضعفين ما عندهم حتى باش يخلصوا الماء والضوء، ولكن نقول باقي شي وحدين آخرين مستفيدين، ما نقولوش أن الوزير خباهم أو لا، ولكن ما وصلاتش تقارير واحنا غنوصلو تقارير من الجهات باش..

المسألة الثانية هو أننا الداخليات، تكلم السيد الوزير على الداخليات، نعطيك، السيد الوزير، غير بسرعة واحد جوج داخليات لحد الآن ما تفتحوش، داخلية إعدادية الإمام مالك برشيد، باقي الناس يسكنوا في الزنقة، وإعدادية القراقرة بالبروج، بجوهم موجودين بسطات، هذا غير نموذج من سطات، لا بد من حل.

المسألة الثانية هو أننا قضية الاهتمام بالموارد البشرية، نوكد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، التزامات الحكومة ديال 26 أبريل وخاصة الدرجة الجديدة اللي تقريبا سنتين واحنا نحاورو فيها وباقي ما وصلناش لنتائج، وبالتالي خص التنفيذ ديالها، والمسألة الثانية هو تنفيذ التعويض على المناطق النائية والصعبة، القضية ما شي من وزارة التربية الوطنية ولكن بصفة عامة الحكومة لأن وزارة التربية الوطنية دارت اشغالها، خص الوزارات الأخرى تقوم بشغالها، لأن هاذ الناس كيتسناو من 2009 ما يمكنش يتسناو إلى ما لا نهاية.

خاص تنفيذ 2 الاتفاقات اللي هما داخلين في اتفاق 26 أبريل واحنا دابا مقبلين على الحوار الاجتماعي ممكن نديرو اتفاق آخر، خاص الاتفاقات الأخرى السابقة تنفذ. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الآن للسيد الوزير في حدود 4 دقائق.

السيد وزير التربية الوطنية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص التوقيت، هذا بغيت نستعمل واحد العبارة، مثال مغربي ولكن تبيظهر ما تلاو الناس ابغاو الأمثلة المغربية، هاذ الموضوع هذا كبروه، أصدرت مذكرة كنتكلم أولا على العالم الحضري، أشنو كنعقول؟ تنقول لما

ثانياً، بحكم أن هذا الموضوع يتعلق فقط ديال التأمين في داخل المؤسسة، كانت عندنا حوادث كتوقع خارج المؤسسات، وكتوقع حسب أنشطة، عملت الوزارة على إحداث تعويض تكميلي غير إجباري يمكن للتلاميذ الراغبين في الاستفادة من خدمات التأمين في إطار اتفاقيات الضمان المدرسي والرياضي بين الوزارة وشركة التأمين، الولد المغربي أو البنت كتعطي 12 درهم للمُدرسين في سلك التعليم العمومي بالوسط الحضري، 12 درهم سنوياً، و8 دراهم سنوياً بالنسبة للتلميذ المدرس بسلك التعليم العمومي بالوسط القروي.

التعليم الخصوصي عندو القانون 06.00 اللي كيجدد الشروط ديالو. المستفيدين، راه المستفيدين أكتار من هاذ شي، ولكن مع الأسف الشديد اللي استفاد كيسكت على هاذ الموضوع، هاذ الشي اللي عايطي الله، ولكن كين وفيات ديال وليدات وبنيتات، غادي نقول لك بأنه بالنسبة لقانون 1942، 497 واحد اللي استفادت إلى نهاية 2010، لأنه كنديرو التقييم ديالو سنة بسنة، وكشوفو كيفاش كتخرج هاذوك الاعتمادات ديال التعويض على الحوادث داخل المدرسة، اخذوا الناس 2 مليون ديال الدرهم و60 ألف درهم، و474 العجز البدني و3 وفيات، و20 ملف للعجز البدني النهائي لنوي العاهات المستديمة، اخذوا 4 مليون و375 ألف، أي مجموع سنة 2010: 6 مليون و714 ألف، خرجت الفلوس اللي مقررة في الميزانية.

دابا غادي نجيو إلى البرنامج اللي في إطار اتفاقية الضمان المدرسي، ووقع هذا الاتفاق في عام 1975، من بينهم 27 حالة وفاة، خلصت الشركة ديال التأمين 6.138.944,72 درهم.

كاين واحد المجهود مديور، بطبيعة الحال هاذ الملف الله يجازيك بخير على السؤال ديالك، لأنه هاذ الملف حتى هو غادي تفتحو ونديرو له تنظيم مضبوط أحسن. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير. الكلمة الآن للفريق الحركي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حقيقة جوابكم واضح ولدينا أمل كبير في الجملة الأخيرة التي جئتم بها وبأنكم ستفتحون الملف، نحن سنعطيك بعض الوسائل اللي كنعرفو، ونعرف صرامتكم، ما كنعرفو كمش اليوم، كنعرفوكم من زمان.

ولهذا، السيد الوزير، احنا اللي وضعنا هذا السؤال وخصوصاً أنكم قلتم واحد الكلمة في البداية، لما كنتم في الدخول المدرسي، قلتم "صعب ناقش

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

السؤال الآتي الموالي الموجه لكم أيضاً ويتعلق بالتأمين المدرسي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

يفرض على تلاميذ وتلميذات التعليم العمومي والخصوصي سنوياً قبل بداية كل موسم دراسي أداء مبلغ مالي للتأمين المدرسي، إلا أن ما يثير الاستغراب وما يجعلنا نطرح هذا السؤال هو كون التلميذ في غالب الأحيان يؤدي ولا يستفيد في حالة تعرضه لحادثة داخل المدرسة، كما أن مبلغ التأمين المؤدى يختلف من مدرسة إلى أخرى، خاصة في التعليم الخصوصي.

أمام هذه الإشكالية، نسألكم، السيد الوزير، كما يلي:

كيف تدبرون ملف التأمين المدرسي؟

وفي إطار الشفافية وربط المسؤولية بالحاسبة كبدأً دستوري، نسألكم، السيد الوزير: ما هو مصير المبالغ المالية المترتبة منذ عقود التي يؤديها التلاميذ والخاصة بالتأمين المدرسي ولا يستفيدون منها في غالب الأحيان؟

السيد الوزير،

كنعرفو غير في الجهة ديالنا احنا، السيد الوزير، ما عمرنا شغنا شي ولد دار شي حادثة داخل المدرسة وأخذ التأمين ديالو، إذن هنا ابغينا نعرفو هاذ الأموال الطائلة اللي كتناخذها الوزارة وعندها مسؤولية وصاية المالية، ابغينا نعرفو هاذ الأموال الطائلة اللي كتدخل فين كتمشي؟ وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

هذا الموضوع من الأهمية بما كان، السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم، هاذ الموضوع خاضع لجوج ترتيبات أو لجوج ضوابط قانونية:

أولاً، كين القانون المحدث للتعويض عن الحوادث المدرسية بالمؤسسات التعليمية من سنة 1942 هاذ القانون غادي، هاذ القانون كيلزم علينا نطو في الميزانية ديالنا 7 مليون ديال الدرهم، وكنخرجوها، ويمكن لكم تشوفوا في قانون التصفية واش كتخرج ولا ما كتخرجش، في قانون التصفية ديال القانون المالي غادي تشوفوه، بمعنى كيوقع التصفية ديالها وكتخرج.

قلت اعلاش 2010 وماشي 2011؟ ولكن الإدارة أقتعتني بناء على أنه العلاقة بين وزارة المالية واحنا والعلاقة بين التأمين واحنا، هاذ الشي سنعيد فيه التفكير ونضبطة، مثلا في البادية راه اليوم ولينا كنعوضو أن الإنسان خرج من الدار ديالو، وجاي للمدرسة ورجع من المدرسة للدار ديالو كنعبر بحال حادثة مرتبطة بالتعليم، هذا واحد الشي مهم هذا، مكتسبات مهمة، ننظموها ونزيدو نضبطوها معكم الحق، أنا خصنا نديرو هاذ الشي.

راه هادي هي اللي كنعول عندنا اختلالات في المنظومة التربوية، إلى غادي نصلحو المنظومة التربوية لابد نزولو الاختلالات، نهار نزولو الاختلالات أجبو نهضرو على الإصلاح كيف ما بغينا، ولكن هاذ الحملة الشرسة اللي عايش لأنتي وصلت لاختلالات ومصالح معينة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤالان المواليان الموجهان للسيد وزير التعليم العالي تجمعها وحدة الموضوع، الأول حول ظاهرة الاكتظاظ بالأحياء الجامعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لا يجادل اثنان في الدور الهام الذي تلعبه الأحياء الجامعية في حياة الطلبة، نظرا لما توفره من استقرار لديهم لضمان التحصيل المعرفي والتعليم المناسب.

لكن رغم المجهودات الجبارة المبذولة في هذا الباب من أجل توفير السكن لكل الطلبة الراغبين في الإيواء بهذه الأحياء، نجد خصوصا ملحوظا يحتاج إلى تضافر جهود كل المعنيين من أجل التعاون قصد إيجاد حل لهذا المشكل، حتى يستطيع الطالب التفرغ لدراسته في جو ملائم بدل انشغاله بهذه المشاكل التي تؤثر سلبا على تحصيله التعليمي.

السيد الوزير، راه إذا ما كانش الطالب مرتاح ومستقر نفسانيا، راه ماشي يضيع وما يقدرش يتابع الدراسة ديالو. لهذا، نسألكم، السيد الوزير: هل هناك مخطط عملي لتدبير ملف الخصاص في الأحياء الجامعية؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه أيضا الاكتظاظ في الأحياء الجامعية. الكلمة

داخل 5 دقائق ما نوقش في 16 ساعة"، مزيان، نحن معك.

أعطيتنا واحد الرقم ديال 6 مليون ونصف ديال التلاميذ تقريبا، إذا حيدنا 720 ألف ديال القطاع الخاص كنعتي عندنا 5 مليون و780 ألف تلميذ وتلميذة هاذو تخلصوا ما بين 12 و8، ما هو المعدل؟ هو 10 دراهم، المجموع اللي تيتخلص هو 57 مليون درهم و800 ألف درهم، بمعنى 5 مليار و700 مليون، كيجمعها غير الفهم.

ولهذا، السيد الوزير، احنا اللي بغينا نعرفو الطريق باش كتمر الصفقة، وهاذ الشي علاش قلنا لك ابغيتناك تفتح الملف، واش كنعدوز (Gré à gré) ولا كنعدوز بجلسة عمومية، صفقة عمومية، كيساهمو فيها جميع شركات التأمين، وكناخذو أحسنهم. وهذا راه سؤال وجيه، علاش وضعناه؟ وراه احنا عارفين علاش، وإذا ابغيتي الملف راه عندنا.

ثاني شيء، الأرقام التي اعطينينا، السيد الوزير، في العجز كايبة 6 مليون و700 ألف درهم، في الوفيات كايبة 6 مليون و144 ألف درهم بمعنى ما مجموعه في سنة هي 12 مليون درهم، لما كتخصمها من هذاك المبلغ، ويمكن لكم هنا تشوفوا مع السيد وزير المالية ولاسيما بالخصوص القسم المكلف بشركات التأمين، القسم اللي مسؤول، لأن سلطة الوصاية على التأمين هي المديرية ديال التأمين في وزارة المالية، غادي تلقوا أن العائدات بمعنى الأرباح السنوية كيخصمها ترجع، طرف يرجع لـ (la gestion) وطرف كيرجع لذك اللي هو تأمين، بمعنى في شخص جمعية الآباء وأولياء التلاميذ، هاذ الشي ما عمرو تدار.

احنا نغني أنكم تفتحوا الملف وتحاسبو معهم على الأقل في خمس سنوات، غير في التقادم، لأن راه ملايير صحيحة يمكن لها تمشي لهاذه الجمعيات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم الكلمة، السيد الوزير، إذا كان لديكم ما تضيفون.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السي التدلاوي ما نبالغوش بزاف، لأنه هذا الموضوع محكم بضوابط قانونية، ما نبالغوش بزاف.

قلت عندنا الحوادث المنظمة بظهير 1942 وعندنا الاتفاقية مع شركة تأمين اللي هي تكميلية، 12 درهم و8 دراهم، أولا خصمك تعرفوا بأنه ماشي كلشي كيأديها، ملي كتدير عميلة حسابية لعدد المتمدسين راه بعدا اللي خاضعين لـ (INDH) وخاضعين لذك مليون محفظة ما كيأديوش ذاك الشي.

ولذلك أولا ما نبالغوش، أنا أعطيتك الأرقام ديال 2010، ولذلك البارح وضعت سؤال، ملي كندرس الأسئلة ديال المجلس وضعت سؤال

ضعيفة، وكان هناك نقص كبير على مستوى الأساتذة، على مستوى المدرجات وعلى مستوى الأسرة في الأحياء الجامعية، وجدنا أستاذ لـ 300 طالب في أكادير، فاس حوالي 200 وغيرها، أكادير أخذت هذه السنة 105 منصب مالي جديد، لم يسبق لها في تاريخها أن حصلت على ذلك، كذلك بالنسبة لفاس ولجامعات كثيرة.

السنة المقبلة إن شاء الله هناك 500 منصب جديد، ونتمنى كذلك تحويل 500 منصب جديد، 500 منصب من الإدارة للدكاترة الموجودين في الإدارة، إذا حصلنا على 1000 منصب إن شاء الله سنحل مشكل التأطير.

على مستوى المدرجات، هناك برنامج استثنائي خارج ميزانية الجامعات، اتفقنا مع وزارة المالية من أجل بناء مدرجات.

أما الأحياء الجامعية فوجدناها ولا بد من الزيادة، فيها عجز كبير، كانت لدينا حوالي 35 ألف سرير، والمشكل ماشي كتكون فارغة كلها، كإين الطالب اللي في بعض المدارس تيبقى 5 أو 6 سنوات، السرير تيدخل خص حتى يخرج.

إذن خصنا اشحال من واحد خرج اللي يفرغ لنا سرير جديد، هذا هو المشكل، لأن عدد الوافدين يزداد سنة بعد سنة، الطالبات ديال الأسرة 44 ألف طلب، ما تعطات منها إلا 14 ألف، حوالي الثلث، لأن الأسرة عامرة، الرباط مع الأسف تتعرفوا العام اللي فات كانت اصطدامات تحرق حي جامعي، الطلبة الآن يعيشون مشاكل وفي كثير من الجهات.

هناك كانت مشاريع والصفقات تمت، مع الأسف بعض الشركات - سامحها الله- تعثرت في الطريق، بحال تازة مثلا كان عندنا عقار أصبح هذاك العقار غير صالح والصفقة مرت، في طنجة كذلك متوقف المشروع، في سطات متوقف المشروع، في تطوان، ولكن ماشي الوزارة هي اللي مسؤولة على هاذ الشي، في فاس راه 2 مؤسسات ديال المدارس وقفت، الشركات أفلست وهي عندها مشاكل.

إذن هذا إشكال نعاني منه، ولكن إن شاء الله من هنا لدجنبر إن شاء الله غادي توجد عاود ثاني 5000 سرير جديد بالنسبة لهاذ الشي الموجود. أما على مستوى الولوج، فهذه مسؤوليتنا جميعا، لأن كندير معايير، ولكن راه الطريق في وجدة، أشنو كيتدار في مراكش؟ هذه مؤسسة أولا عمومية، خاص السادة البرلمانيين بصفة عامة والنواب يعاونونا إذا شافوا شي حاجة ما خداماش، لأننا تنقلو الأيتام ضروري، اللي بعيد غير للقريب، هناك معايير هل تحترم أم لا؟ الآن شفت في موقع إلكتروني أن كإينة الرشوة، إن شاء الله غادي تمشي المفتشية تشوف واش فعلا هاذ الشي صحيح، ولكن هاذ الشي راه مشكلنا كلنا.

الإشكال الكبير اللي عندنا هو أن اللجن اللي كانوا في العائلات تيعطيو المنح ما زال ما وصلوش لنا اشكون الطلبة المستحقين، لو في غشت ذوك اللجن اجتمعوا وأعطونا في أوائل شتنبر المعطيات غادي نسبقو اللي عندو

لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تكميلا لزميلي اللي تدخل، القضية ديال الاكتظاظ والنقص في العدد، هذا ما فيش نقاش، الاكتظاظ، السيد الوزير، هاذ المسائل لا ناقشها.

المشكل اللي ابغيت نشير له، هاذ الشي اللي عندنا خصنا ندبروه مزيان، كيفاش ندبروه مزيان؟ أولا كإين المعاناة ديال الطلبة للولوج لهذه الأحياء الجامعية، وفي غياب معايير موضوعية اللي كتعطي الأسبقية كيخلي المجال للمحسوبة والزبونية والمسائل اللي احنا كنا كنعتهرو هاذ المسائل أنه في بلادنا ما بقاتش..

نكمل السيد الوزير؟

السيد الوزير، اللي كإين غادي نرجع لمسألة المعايير، في غياب المعايير كتنلو المجال للمحسوبة، دخل هذا ودخل هذا، وفي الأسبقيات خصنا نزاعبو بزاف ديال المسائل، أولا الناس ذوي الاحتياجات، ذوي الدخل المحدود، الناس اللي جاو من القرى البعيدة اللي عندهم أطفال بزاف مدمسين.

السيد الوزير، الفتاة القروية اللي جاية أصلا من الداخلية من البادية ما خصناش نقاش الموضوع ديالها، واش عندها الحق في الحي الجامعي ولا ما عندهاش؟ هذا بلا ما نزيدو الظروف اللي كإينة في الأحياء الجامعية، سواء من باب النظافة أو الاكتظاظ في بيت واحد أو المأكولات.

لهذا، السيد الوزير، أترجكم أن الموضوع تعطيوه واحد العناية وتقولوا لنا أشنو هو المخطط اللي عندكم باش تعالجوا لنا هاذ الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الإجابة في حدود 6 دقائق.

السيد لحسن الناودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وعيد مبارك للجميع ولكافة المغاربة وهي مناسبة التعاون والتآزر، ونحن بصدد النقاش حول الطالب ومستقبل المغرب مرتبط بطلبته وأساتذته والبحث العلمي، إذن لا نقاش في أهمية هذا الموضوع.

وعلى هذا الأساس تمت الزيادة في المنح بـ 50% رغم أنها لا زالت

ديال الولوج من مستوى إلى آخر معروفة لدى الوزارة، وبالتالي الوزارة لها إستراتيجية وبالتالي خصها تكون مواكبة ديال تتبع هاذ العمليات وخاصة على المستوى الجامعي، لأن نسبة الولوج إلى الجامعات هي نسبة قليلة على المستوى الوطني، وبالتالي هذه هي النخبة المؤهلة وهي اللي قادرة غدا يعتمد عليها المغرب في تأهيل اقتصاده ومشاكله الاجتماعية.

وبالتالي هذه الفئة يجب أن تحظى بالأسبعية لدى الميزانية ديال الدولة وبالتالي ما يقاوش عرضة لهاذ المشاكل، لأنها تصيب الأسر وخاصة الفقيرة منها، لأنه البنية التحتية غير متوفرة والجانب ديال طغيان المحسوبية والزبونية حتى هو متوفر، وبالتالي الفئات الفقيرة تحرم من هذا الامتياز، وبالتالي تجد نفسها مضطرة للهدر الجامعي وتبحث عن عمل أو شيء من هذا القبيل.

كذلك، السيد الوزير، عدم توفر بعض الأحياء على مقاصف كطاعم، وإن كانت موجودة بعض المطاعم لكن مستوى الأكل ماشي في مستوى الجودة المطلوبة، إن لم نقل الرديئة في بعض الأحيان. ابغينا، السيد الوزير، تكون معايير شفافة وواضحة لاختيار الطلبة، خاصة الطالبات الفتيات في الأحياء الجامعية، وبالتالي لازم تفكرو في الأحياء الجامعية الخاصة، معالي الوزير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، تفضلوا دكتور.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديا لكم.

السيد الوزير، غادي نرجع لواحد النقطة اللي متفقين عليها ولكن المعالجة ديالها اللي ماشي متفقين عليها، القضية ديال الولوج والمعايير. أولا كوزارة وصية خص تكون الوسائل ديال المراقبة، لأن أعطيتم الولوج والقرار لشخص واحد، لما يعطى القرار لشخص واحد يدير فيه ما ابغى، ضروري كنوقع انزلاقات، اللي مقترح في غياب المراقبة، اعلاش ما تعطاش للجنة، لجنة اللي كلشي ممثل فيه، الآباء، الطلبة، الأساتذة، وهاذ المسألة خصها تعطى للجنة لأن باش يكون الشفافية ونخيدو علينا الزبونية وتدخلي وهذا دخلو فلان. مرة أخرى شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في حدود 4 دقائق.

المنحة، اللي عندو المنحة فقير 100%، نشوفو بين أصحاب المنح، الآن مازال ما توصلناش، إلى يوم البارحة توصلنا بـ 60 نتيجة ديال اللجنة المحلية، باقى أكثر من 20.

إذن خصنا فعلا نشوفو مع وزارة الداخلية على أساس إذا يمكن اللجان يكونوا في شهر غشت باش يسهلوا لنا الأمور، وإلا راه اللجن اللي تتكون في الأحياء الجامعة تنصرف، إذا ما وصلناش الخبر غادي نقولو لكم أتم عندنا معايير، هل المعايير تطبق أم لا؟ هذا فعلا، فين ما كان الصداق كترسلو المفتشية.

على مستوى الأحياء الجامعية الحمد لله هناك توسع، لأن كانت تعطى 5 مليون وجبة، من هنا لآخر السنة غادي نوصلو تقريبا 15 مليون وجبة، والوجبة كنعرفوها كتسوى درهم وأربعين وكنكلف الدولة بين 20 و25 درهم، البيت في الحي الجامعي كيسوى 40 درهم شهريا، 400 درهم سنويا، إذن دعم الدولة دعم كبير، هاذ الشيء كان ماشي قلنا هاذ الشيء جديد، هاذ الشيء كان وغادي نستمر فيه إن شاء الله.

إذن الآن كنشوفو بأن حتى إذا جزء من الشريحة الفقيرة سكنت راه المشكل ما حليناش المشكل ديال الطلبة، إذن نهيب بالناس بأن هناك تحفيزات باش يبنو أحياء جامعية، أحياء جامعية الدعم ديال الدولة كابين، الدولة كتقدم الأرض بين 40 حتى 50 سنة، إذن خص فعلا حتى المواطنين يساهموا في هاذ البناء إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بنشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت والإخوة الكرام،

السيد الوزير، لقد تم إسعاد العديد من الأسر المغربية هذه السنة بنجاح أبنائهم وبناتهم على مستوى الباكلوريا، حيث كانت النسبة استثنائية هذه السنة 250 ألف، لكن سرعان ما أصيبوا بخيبة أمل عندما أرادوا تسجيل أبنائهم وبناتهم بالأحياء الجامعية، نظرا للاكتظاظ الذي تعرفه الأحياء الجامعية ونظرا لافتقار العديد من المدن الجامعية لأحياء جامعية تلي حاجيات الطلبة.

وهذا راجع إلى ضعف البنية التحتية، معالي الوزير، وهذه المسؤولية لا نحملها لكم، لأن أتم بالله باشتم هذا القطاع ولكن المسؤولية ديال الحكومات المتعاقبة لأنه النسبة ديال النجاح معروفة لدى الوزارة والنسبة

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

احنا متفقين 100% على الشفافية، الآليات باش نوضعو الشفافية الآن دخلنا هاذ السنة رئاسة الجامعة، دخلت في اللجنة ما بقاش فرد واحد، كآينة لجنة وفيه ممثل على رئاسة الجامعة.

احنا مستعدين إذا السادة البرلمانيين بصفة عامة مستعدين، احنا مستعدين، راني قلتها راه باقي عندنا في الوزارة، باقي عندنا 20% ديال المنح، باستثناء الأقاليم الجنوبية اللي فيها 100%، الأقاليم الأخرى كلها اعطيناها 60%، علاش؟ شفنا السنة الماضية كآين اللي عندو في إقليم معين تتعطيه 100، ذاك الأخير عندو 120.000 درهم مثلا سنويا، في إقليم آخر أعطيتو 100، الأخير يالله عندو 30.000 درهم، تيجيو الطلبة واحد عندو 30.000 درهم عنده منحة، واحد عنده 120.000، اخذينا 20% باش من بعد ملي يجيونا الأقاليم نقادو بين هاذ الأقاليم.

راه درت إن شاء الله دعوة للرئيسين ديال البرلمان باش يعطيونا من يمثلهم، وزارة المالية ووزارة التعليم ووزارة الداخلية والهيئة ديال محاربة الفساد، تكلمت مع السي بودرار يحضر معنا في اللجنة، باش تكون الشفافية التامة ويكون التوازن بين الأقاليم، كآين إقليم فيه الفقر بزاف وكآين إقليم ما فيش الفقر بزاف، خص المغاربة كلهم يتساواو.

إذن بالنسبة للشفافية مستعدين، إذا كان شي اقتراح ولكن ابغيناكم تعاونونا، علاش؟ الآن اللي عندو المنحة غادي يكون في موقع الوزارة على الأنترت، اللي دخل إلى الحي الجامعي يكون مفضوح.

في ذاك الوقت غادي نقول لنا هذا يستحق، هذا ما يستحق، الناس اللي تيعرفوهم هما اللي يتكلموا ما شي الوزارة، الوزارة ما عندهاش الوسائل باش تعرف هذا ولا هذا، راه المشكل مثلا الفلاح الكبير تيجيب لك ورقة بلي ما تخلص الضرائب، وولد معلم جايب ورقة تخلص الضرائب، تنسبوا ولد الفلاح الكبير وتياخذ المنحة وولد المعلم ما تياخذش، هاذي مشاكل كثيرة اللي خاص هاذ الشيء كله يتراجع، واحنا مستعدين إذا كآين شي اقتراح مستعدين نتعاونو عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآتي الثالث موضوعه الاكتظاظ في المؤسسات الجامعية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

انطلق الموسم الدراسي الجامعي لسنة 2013/2012 على وقع الاكتظاظ، الذي اتسمت به مجموعة من الجامعات والمدارس والمعاهد العليا، الأمر الذي يطرح عدة مشاكل على مستوى الطاقة الاستيعابية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على ورش إصلاح وتأهيل منظومة التعليم العالي، وتقف حجرة عثرة أمام استعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع والبحث العلمي.

وهنا، السيد الوزير، أعطيك مثال هو الكلية متعددة التخصصات بتازة اللي الطاقة الاستيعابية ديالها 3500 طالب، الآن عدد المسجلين 9365 طالب، أي بزيادة 300%، علما أن هذا الوضع مرشح للمزيد من التفاقم في ظل تزايد معدل الحاصلين على شهادة البكالوريا، الأمر الذي يستدعي إيجاد حلول موضوعية وآنية بعيدا عن منطلق الحلول الترقيعية.

هذا، في الوقت الذي تعهدت الحكومة بتخصيص جزء هام من ميزانية الاستثمار لتوسيع الطاقة الاستيعابية لمواجهة ظاهرة الاكتظاظ داخل المدرجات، حتى يتسنى لعموم الطلبة والطالبات التحصيل في ظروف ملائمة.

إذن ما هو تصوركم، السيد الوزير، لوضع حد لظاهرة الاكتظاظ الذي تشهده المؤسسات الجامعية؟ وماذا يمكن أن نقول لأولئك التلاميذ الذين يتابعون دراستهم مستقبلا عن حالة الاكتظاظ، أي ما مصيرهم مستقبلا؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

أش غادي نقولو لهم؟ اللي كانوا قبل منا ما بناوش، ساهل، ما يمكنش بنبي بين عشية وضحاها، أنا عارف المشكل ديال تازة ولكن راه بينكم أساتذة جامعيين، أشنو هو المفهوم ديال الطاقة الاستيعابية، ماشي كرسبي يساوي طالب، لأن كآين مدرج تيدخل له هاذ الفوج كيخرج ويكدخل فوج آخر، إذن لا تقارن فيها 3500 وكآينة 9 آلاف خصنا يكون عندنا 9 آلاف مقعد، احنا ماشي في التحضيري، راه في الجامعة ما شي هذا هو..

إذن كآين ضغط، ولكن هذا ما تينفبش كآين ضغط، اعلاش؟ في التوقعات اللي كانوا قبل منا، الوزارات اللي كانوا قبل منا، كانوا يتوقعوا النجاح ديال 174 ألف في البكالوريا، الحمد لله نجحت 210 آلاف، حتى إذا كانوا ابناو، ابناو على حساب 174 ألف، ما ابناوش على حساب 210، ولكن شكون كان غادي يعرف أن غادي يكون عندنا الحمد لله هاذ.. ما كآنش شي واحد غادي يعرف.

جامعية، أولا نوسعو الحجرات في الكليات متعددة الاختصاصات؟ وأشنو وجدنا لهاذ الأطر، راه ماشي غادي نشريوهم من السوق، هاذو راهم أطر، واش اقرأوا؟ واش تكونوا؟ واش واجدين باش الآن نوجهوهم للجامعات، وأن لا نستثني جامعة على جامعة ونرسلو كاع الأطر يقربو في تازة، يقربو في وجدة، يقربو في الأماكن اللي ما يكونش واحد الاستثناء، كين مجموعة من الأطر اللي جالسين غير في الرباط والنواحي، ما كيغيوش يمسيو، إذن باش يجي خصو يتنقل، خصو المنح.

إذن، السيد الوزير، خص تقوم، واحنا ملتزمين بواحد المحضر، ابحت عليه في الإدارة ديالكم اللي تدار مع لجنة اللي امشات من هنا من الرباط واجتمعت معنا في إقليم تازة، كاع ذاك الشي اللي التزمنا معهم خصهم يخدموه.

ثم هناك إقصاء، في التعليم الابتدائي نحارب الهدر المدرسي، الآن نشجع الهدر الجامعي، لأنه كإقصاء لمجموعة، كين على مستوى حالة مكناس أو تازة، كين مجموعة طلبة اللي اعتصموا وما لقاوش فين يتسجلوا، في تازة يقول له سير لوجدة تسجل وفي فاس عاد رجع عندي نسجلك في تازة، وكذلك في مكناس، إذن هنا خصنا واحد الشجاعة وواحد الجرأة باش نلقاو حلول، وإن شاء الله الرحمن الرحيم، واحنا رهن الإشارة للمساعدة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة في إطار الرد عن التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا.

فقط لأطمئن السيد المستشار المحترم، تازة هي اللي كنعطيا دائما مثال ديال الاكنتاظ وديال قلة الأساتذة، لأن لا يعقل تدار ذاك الكليات المتعددة التخصصات والطلبة والأساتذة محرومين من السلك الثالث من الماستر والدكتوراه.

الآن هاذ الشي الحمد لله زال.

الآن الاكنتاظ -قلت- الحل ديالو إن شاء الله حاسبونا في الدخول الجامعي المقبل إن شاء الله، هاذ الشي كنعطيو، راه الترقاع ما عندك ما تدير، مثلا في فاس 2 ديال المؤسسات (ENCG) و (INSA) موقفين الآن البنائات، الشركات عندهم مشاكل مع الجامعة، اعلاش؟ أعطينا لرؤساء الجامعات يتكلفوا بالبناء، رئيس الجامعة أستاذ باحث، غدا نعطيوه ملايير ليتكلف بالبناء، قلنا ما بقاش الأستاذ الجامعي يتكلف بالبناء، أعطيناه ملايير وما كونا هاش في المالية، الآن اتفقنا مع وزارة المالية هاذ السنة يعطينا 3 خبراء لكل جامعة في المالية باش يتكلفوا بالمالية باش رئيس الجامعة يتخصص في الميدان ديالو، وإلا هو مشتت، ولي بناي،

إذن الآن كنا كنتسناو تصوتوا على الميزانية هي اللي بنداو الصفقات (la morasse) كتجي في مارس، تبدأ الصفقة باش يوجد المدرج في أكتوبر عمرها ما تكون.

الآن هاذ السنة ابدينا اخدينا مع وزارة المالية 215 مليون درهم، غادي بنبو المدرجات في الجهات كلها بما فيها تازة، وأنا أخبركم من هنا، مدرجات جديدة خارج ميزانية الجامعات، لأن إذا ما عملناش هاذ الشي الأساتذة خصنا يكونوا الأساتذة موجودين، المناصب المالية والأساتذة باش المشكل ما يكونش مشكل الكم، رغم أن عدد الطلبة راه عندنا قليل، راه قليل وواحد، راه يالله عندنا 510 آلاف طالب، الجزائر عندها مليون و300 ألف طالب، تونس في 2010 كانت عندها 350 ألف طالب، عندنا 500 ألف طالب وواحد، اعلاش؟ لأن الأحياء الجامعية ما تنباتش من 1995، ما تنبات حتى شي حاجة، الآن تدارك، بدا برنامج خصنا نستمر إن شاء الله في هذا البرنامج لعلنا نضيغو الفجوة بين الحاجيات والعرض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، في الحقيقة تعمدت نشير لتازة لأن باش نذكر الإخوان المستشارين أن في هذه القاعة طرح هاذي سنتين الموضوع، وكان التزام صادق ديال الوزير السابق والتزم معنا وأرسل واحد اللجنة اللي ترأسها السيد العامل ديال تازة، وتدارت مجموعة من الحلول اللي في ذيك اللحظة لو كان أسرعنا وتشبثنا بهاذ الشي كنتداركو بزاف ديال الأمور اللي ما نطيحوش اليوم في واحد الأزمة، وما زال غادي ننتظرو واحد 3 سنين باش نوفرو كما قلت.

احنا في إطار اللجنة البرلمانية، السيد الوزير، متشبثين بذيك النواة الجامعية وهاذي الكلية المتعددة التخصصات تولي معاهد ومدارس موازية. إذن احنا الآن نذكركم، السيد الوزير، غير بمناسبة تحيين الخريطة الجامعية قصد توسيع الطاقة الاستيعابية للجامعات، لأن هذا سيكون مشكل، مشكل على الصعيد الوطني، وماشي غير في الجامعة راه حتى في التعليم الابتدائي الإخوان اللي تذاكروا من قبل، راه كين مشكل، كين دابا أسبوع باقي للعيد وما زال الناس ما بداوش الدراسة.

إذن خص واحد الإستراتيجية وواحد المخطط يتبدل، باش نلقاو حلول للمغاربة مستقبلا وباش نظمنا الآباء، كين مشكل في التعليم في المغرب، ما نناقوش وما نجعوش، كين مشكل كبير.

إذن عدد حاملي شهادة البكالوريا سيرتفع إلى 673 ألف طالب، إذن هنا أشنو وجدت الوزارة؟ واش كين شي مشاريع مستقبلا، بنبو نواة

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

لقد أظهرتم أهمية البحث العلمي، إذن هذا لا جدال فيه، إشكالتنا في المغرب إشكالية كبيرة، ليس فقط إشكالية مادية لأن الهند عرفنا أين وصلت ولم تصل إلى 1%، إذن ماذا نعمل بالمال الموجود حاليا.

فعلا هناك أدمغة مغربية، أيما وجدت يأتي الآخر ويأخذها كما يأخذ لاعبي كرة القدم، عندنا مغاربة مقيمين بالخارج في قمة البحث العلمي.

الإشكالية ديال المغرب وأنا كنشكر الفريق ديالكم في الغرفة الأولى لأن قدموا مشروع ديال التجميع ديال الجامعات، فكروا معي، عندنا مؤسسات، كل وزارة عندها مؤسسة ديال التكوين، ماشي ديال البحث، كين مؤسسة فيها 62 أستاذ و600 طالب عمر ما يكون فيها البحث العلمي، كل وزارة، لاش؟ كان التكوين؟ لأن كل وزارة عندها مؤسسة باش تكون لها، لو جمعنا غير مدارس المهندسين في الرباط غادي تكون عندنا أول مدرسة للمهندسين في إفريقيا آ عباد الله، وذلك الوقت يكون البحث العلمي، عندنا كل واحد عندو نواله، واش غادي يكون البحث العلمي في هاذ الشي؟ خصنا فعلا نجلسو مع الحكومة، ما يمكنش هاذ الشي يستمر، تنقولها وأنا وزير، ما يمكنش كل وزير يقي عندو مؤسسة ولا هذا للبحث العلمي.

اشكون يحصي لنا اشكون تدير البحث العلمي في هاذ البلاد، تتكلمو، كين الجامعات، (CNRST)، (La Fondation)، (MA- CERT)، (recherche et développement)، (IRSN)، اشغال من واحد تدير البحث العلمي؟ اشغال التكاليف ديال التسيير؟ وفين هو البحث العلمي وفين النتائج؟ هاذ الشي ما خصوش يستمر، البلاد، فلوس الشعب تضيعوا هكذا، ما خصهمش يستمروا في هاذ الشي.

الآن كين المشروع ديال التجميع ديال المؤسسات، فرنسا متأخرة كثير في هاذ الشي، عندها أكثر من 80 جامعة غادي تولي 15 جامعة، باش فعلا تكون الكتلة الحرجة (la masse critique)، إذا ابغينا نديرو البحث العلمي باش يكون الموارد، الآن تمشييو لكل بلاصة، عندكم (EST, FST, INSA)، كلهم كيف كيف، نجموهم ويكون عندهم مدير واحد ويكونوا الأساتذة أكثار ويديروا البحث العلمي.

راه إذا ابغينا البحث العلمي وإذا ابغينا الجامعة المغربية تهض راه ما يمكنش نستمر في هاذ الشي وخص تغوتوا آ عباد الله هاذ الشي ما خصوش يكون، والوزير معكم.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا للسيد وزير التربية الوطنية على مساهمتكم. تفضلوا في إطار التعقيب.

ولى خصو يدير الحساب. إذن فعلا كين.. ما تنبغيش نقول "سوف"، غادي نديرو.

أتمنى إن شاء الله إذا بقينا حيين، هاذ الكلام تحاسبونا عليه في السنة المقبلة إن شاء الله. والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

البحث العلمي موضوع السؤال المقدم من طرف الفريق الاستقلالي، فليتنفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البليار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، سؤال الفريق الاستقلالي حول البحث العلمي يتلخص فيما مضمونه أننا نعتز ونفتخر بالبحث العلمي، على أساس أن البحث العلمي هو مصدر التنمية لكل بلد، ولا يجادل أحد في أن تقدم كل دولة إلا ومصدره البحث والتنقيب والأدمغة التي تساهم في خلق هذه التنمية وفي تأطير من يكون مؤهلا لذلك.

يا ما نادينا بربط الجامعة بحيطها، سعيا وراء اكتشاف واستنباط ما يمكن أن ينور الجهات ويجعل الجامعة منبعا ومصدرا لكل تنمية.

السيد الوزير، سؤال الفريق الاستقلالي هو: هل فكرتم، السيد الوزير، في هذا الجانب؟ وما هي الميزانية المرصودة لتشجيع البحث العلمي في إطار ميزانية 2013؟

لأننا نعرف جيدا أن البحث العلمي بلغة فضفاضة لا يفضي إلى أي شيء إذا لم تكن هناك الاعتمادات المالية المرصودة لتشجيع الأساتذة الباحثين في هذا المجال وتوفير المناخ الملائم للاستمرار والاستنباط والإبداع والابتكار. نفتخر جيدا بالأدمغة المغربية التي تستغل في الخارج، ونحن في حاجة ماسة إلى دعم هذه الأدمغة وجعلها مرتبطة بواقعها المغربي عسانا أن نحني ثمار هذه البحوث، ولا يخفى على أحد مدى اهتمامكم وأتم كباحث كذلك الأهمية القصوى لهذا البحث، وهل فكرتم، السيد الوزير، في إعطاء انطلاقة جيدة وصائبة للبحث العلمي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

لكم إن شاء الله في وقت في مناقشة الميزانية نجييو لكم النتائج ديال التفيشية وعندكم الحق توصلوا للحقيقة وإذا بغيتوا حتى تقارير المفتشية نجييوها لكم، وأشنو درنا، الشفافية كاملة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وللسيد وزير التربية الوطنية على مساهمتها في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية حول غياب رؤية حكومية لتحسين وضعية المسنين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السيد عبد المجيد.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة، يبلغ عدد الأشخاص المسنين بالمغرب حاليا 3 ملايين، أي ما يمثل أكثر من 8,1% من مجموع الساكنة، هذه الفئة تعاني من ارتفاع نسبة الأمية التي تقرب بـ 84% من مجموع المسنين.

كما نسجل بأسف شديد قلة المراكز الاجتماعية والصحية المهمة بهذه الفئة، كما أن عدد المسنين الذين يستفيدون من حماية اجتماعية من تأمين صحي لا يتعدى 20%، ومن معاشات التقاعد سوى 16% حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط. وطبقا لتنبؤات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية فإن عدد الأشخاص المسنين سيتجاوز عدد الأطفال في أفق 2040، وسيعادل عدد الشبان في أفق 2050.

انطلاقا مما سبق، نساءلكم، السيدة الوزيرة، ألم يحن الوقت بعد لإبداع رؤية حكومية تستهدف وضع حد لهشاشة وضعية هذه الفئة المغلوبة على أمرها؟ ألا تفكرون في تشييد مراكز إقليمية للأشخاص المسنين في وضعية هشة على غرار المبادرة القيمة لمؤسسة محمد الخامس للتضامن بمدن تازة، كرسيف، الرباط؟

وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيدة الوزيرة، لك الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة بسمية الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أولا أتوجه بالشكر الجزيل للفريق الحركي الذي تفضل بإلقاء سؤاله المتعلق بفئة نزعها ونحترمها ونجلها وهي فئة المسنين، الذي يدخل فيهم

المستشار السيد عبد السلام البار:

في الحقيقة، السيد الوزير، كلما وضعنا سؤالاً لكم نجدكم جد متفهمين، وقد وضعت أصابعكم على ممكن الداء، الآن السؤال قد غفتم، أستسمحكم إذا قلت هذا الكلام، قد غفتم تنوير الرأي العام وتنوير الإخوة المستشارين بمدى قيمة الميزانية المرصودة لهذا البحث العلمي هذه السنة حتى نحفز الناخبين أو المتلاعبين الذين ألفوا أن يستغلوا أموال الشعب ليستهلكوها باسم البحث العلمي.

واني استحييت أن أذكر مدى التلاعب في شواهد الماجستير والدكتوراه وغيرها، التي أصبح الصبيان يتلاعبون بها في بعض الجامعات مع احتراماتي للمجهودات الجبارة التي تبذلها بعض الأدمغة، بعض الأساتذة الزهراء، الذين يجدون ويكدون، ولكن هناك مجموعة من الأساتذة، احشومة نسميهم أساتذة جامعيين لأنهم اخذوا هاذ الصفة لا لشيء سوى للتلاعب، وهنا عندنا يقين والشعب المغربي والعناصر المهمة كلها عندها يقين بالسي الداودي أنه غادي يوقف هاذ المهزلة التي أصبحنا نشاهدها في جل الجامعات.

وشكرا السيد الوزير. والله الموفق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، هل لكم ما تضيفون؟ تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

السيد المستشار المحترم، 0,78%، مازال وصلناش 1%، قريين لها، نوصلو 1% ولا ما نوصلوهش، إذا كان مشتتين ما نديرو والو.

لا غير باش أطمئنكم راه الأساتذة بأنفسهم ناضوا تبحاروا الفساد، والله العظيم كنستقبل أساتذة من النقابة ومن غيرها تيجيو تيقولوا كين الفساد في البلاصة الفلانية ترسل مفتشية غير باش ما نعوش على الأساتذة، الأساتذة الحمد لله كان المفسد هو اللي كان كيتكلم، كان ذاك المعقول ساكت، الحمد لله تفجرت الطاقات ديال الناس المعقولين، الماجستير ولا الماجستير بوحديتو اللي ماشي بالأداء، ولي (le diplôme universitaire) بالأداء، اللي بالأداء، خصها الأمور تكون واضحة في ذهن الناس، اعلاش؟ لأن إذا كان الماجستير غادي يتعطي بالفلوس غادي يقرا مول الفلوس، الفقير ما يقراش، لأن الماجستير الدولة متكفلة به، اللي ابغى يقرا بالفلوس يقرا بالفلوس، ولكن خص بعدا تجيب القوة.

لقينا الماجستير 50% ديال الطلبة تتعطاهم المنحة، واحد جايب المنحة من الإجازة ما جاش في ذيك النص الأول، لأن كختار 32 زعما مزياين، جاب هو 17 ما اخذاش المنحة غادي يمشي بجالاتو، احنا الآن خاص الجانب الاجتماعي يراعي.

إذن الإصلاح اشوية بشوية، راه حتى المشاكل باش تعرفها، راه إذا ما وصلوهاش لك الناس كيف غادي تعرفها؟ المفتشية خدمة، غادي نجييو

كما أن 17% منهم معوزين.

وتتوقع الدراسات بأن ترتفع نسبة المسنين بالمغرب إلى 9% سنة 2014، وإلى 11,1% سنة 2020 وإلى 15% سنة 2030 وإلى 24,5% سنة 2050 وتعزى هذه الوضعية حسب المندوبية السامية للتخطيط إلى ارتفاع نسبة معدل أمل الحياة بالمغرب.

كل هذه المعطيات، السيدة الوزيرة، تضع بلدنا أمام تحد ورهان حقيقيين لإبداع رؤية حكومية لضمان تكفل طبي واجتماعي واقتصادي ملائم للأشخاص المسنين. وشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيدة الوزيرة، لك الكلمة.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

السيد المستشار، صحيح أن الحكومة في برنامجها الحكومي أعلنت على أنها ستقوم بتأهيل مؤسسات إيواء للأشخاص المسنين، ولكن أنا أقول لك قناعتي الشخصية أن الاستثمار الحقيقي في الأسر وفي العائلات وفي الأبناء وفي القيم التي تجعل الرابطة العائلية أقوى من أي شيء آخر، وهذا يعني كذلك أن ندعمهم، أن ندعم الأسر المعوزة التي لا تستطيع التكفل بمسنيها، بآبائها وأجدادها وأن نستثمر فيهم، هذا هو المستقبل.

أما بنينيو مراكز، فالمركز لن يعوض الأسرة، إنما هناك سياسة التي تلي هذه الحاجة أولا بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وتأهيلها لهذا الأمر، وكذلك فتح مؤسسات القرب نهائية تقدم خدمات بعينها للمسنين، وكذلك صندوق الدعم للتأسيك العائلي الذي يدعم الأسر المعوزة التي عندها مسن أو التي عندها معاق، كل هذا مهم واحنا غاديين فيه.

ولكن نبغي تقول لكم جميعا، وأقول للمجتمع المغربي أن استثمارنا الحقيقي في أسرنا، فعلينا أن نهتم بآبائنا وأجدادنا وأننا ما ننساوش بأنهم هما اللي رباونا، أنهم هما اللي استثمروا فينا، ما يجيش واحد النهار ونديروهم في باب المؤسسة ديال الرعاية الاجتماعية ولا نلوحوهم للشارع. هذه هي الثقافة التي يجب أن نعمل على نشرها بين ظهرانينا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة، وشكرا على مساهمتك.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل، وسيتولى الإجابة عنها بالنيابة السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية. السؤال الأول موضوع ارتفاع حوادث السير بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، الكلمة للأستاذ بوشعيب هلال.

الأجداد وأحيانا الآباء والجندات والأمهات، ولذلك أنا أؤكد تيميني لطرح هذا السؤال، لأنه موضوع لا بد أن نأخذه بعين الاعتبار.

وما هاته الدراسة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط إلا دليل على الاهتمام الذي أصبح المغرب يوليئه لهاته الفئة، والأرقام اليوم ربما صادمة، لكنها مهمة، لأنها تفتح المجال لمناقشة موضوع لم يكن ذي راهنية، كما أنه لم يكن يستهوي الكثير من الناس، من النخب ومن القواعد. اليوم ماذا وقع؟ الذي وقع هو أن طول أمد الحياة أصبح أطول مما كان، وقدرو نقولو بأن هذا المعدل هو 32 سنة وفي المدن كيوصل إلى هذا الرقم، بينا المعدل هو 30,8.

نبغي نقول أيضا أن هناك تراجع في معدل الخصوبة، في 2004 كانت عندنا 2,5، اليوم عندنا 2,2 في الخصوبة، وهذا يعني كذلك أن انخفاض الخصوبة أصبح دون عتبة تجديد الأجيال، مما يدل على أن هناك انقلاب أو تتوجه نحو انقلاب في القاعدة الشبابية للمجتمع المغربي إلى قاعدة مسنة، وهذا ما يجب أن نهتم به وهذا ما يجب أن نستوقفنا ونحن نعالج كل قضايا المسنين، هل المغرب مؤهل اليوم لكي يعالج قضايا المسنين مستقبلا بتوفر هاته المعطيات وهاته الأرقام؟ بدأ يتأهل، وبدأ ينتبه إلى أننا نسير نحو هذا الانقلاب.

نبغي نقول لكم، السيد المستشار، أن الواقع صحيح يدل على أننا لم نكن نستعد لما نعيشه اليوم، بالله عندنا 41 مركز للمسنين، وكذلك الحاجة إلى تغطية انتظارات هاته الفئة كبيرة جدا، لكن هناك أمل في المجتمع المغربي الذي لازالت الأسرة فيه تعنى بشؤون مسنيها، وأنا عندي واحد الرقم كذلك من هذا البحث الذي قامت به المندوبية السامية التي هو 93,3% من العوائل والأسر تضم وتحتضن مسنيها، وهذا مهم لأنه يعطينا الأمل بأننا إن شاء الله لن نحتاج إلى مراكز إذا ما نحن أسسنا الأسر الحاضنة لمسنيها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة. السيد المستشار، لك الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، نشكرك على جوابك القيم، فطرحنا لهذا السؤال أو بالأحرى لهذا الموضوع الهام يأتي بمناسبة احتفال المجتمع الدولي باليوم العالمي للأشخاص المسنين الذي يصادف فاتح أكتوبر من كل سنة.

لكن، السيدة الوزيرة، شتان بين وضعية المسنين ببلدنا ووضعيتهم على الصعيد الدولي، خاصة على مستوى الدول الأوروبية، ففي 39% من هذه الفئة المقدرة بـ 3 ملايين مسن ومسنة بالمغرب مهددة بالتعرض للمرض والفقر، إذ نسجل ارتفاع نسبة المرضى لدى المسنين إلى 70%، فضلا عن انتشار واسع للأمراض الحادة والمزمنة، لاسيما أمراض السكري والقلب والشرابين والضغط الدموي والأمراض التنفسية والتهاب المفاصل،

تكلمتوا كذلك على الاستعمال ديال الآليات ديال الوقاية، الدراسات تبين بأن 28% من سائقي العربات الخفيفة لا يستعملون حزام السلامة، 28% هذا يساهم، 9% من السائقين داخل المدار الحضري لا يقفون عند الضوء الأحمر، 21% من سائقي الدراجات لا يستعملون الخوذة الواقية، وبالتالي هاذ الأرقام كلها أسباب ديال الحوادث وأسباب ديال الضعف وهاذو هما المستهدفين بالدرجة الأولى.

نرجع لواحد الرقم اللي هو كذلك مهم، هو أنه يتم التركيز على الحافلات والشاحنات الكبيرة، على عكس ما هو شائع لأنه صحيح بأن الحافلة الكبيرة من اللي كتكون حادثة يعني الآثار مؤسفة، ويعني الوفيات تتكون بحجم كبير، ولكن مع ذلك النسبة ديال الحوادث في هذه الحافلات لا تصل إلا 1,6% اللي هما متورطين، وأقول الكلمة مباشرة، متورطين في الحوادث بنسبة 55,8% هي المركبات الخفيفة، وبالتالي هاذ الكلام كله وهاذ الإحصائيات كلها تدرو حول المسؤولية الشخصية، بطبيعة الحال هذا لا يعني كما قلت الحكومة من المسؤولية ديالها.

وفي هذا الإطار، الحكومات كلها، ماشي غير هاذ الحكومة هاذي، اشتغلت على التطوير، أولا ديال المجال ديال المراقبة والمجال كذلك ديال المراقبة ملي كنتكلم على مراقبة استعمال جميع الآليات، وكذلك الإصلاحات ديال الطرق، ويمكن نعطي في التعقيب بعض الأرقام حول هذا الأمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السيد المستشار لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

أنا أشكر السيد الوزير اللي نائب عن الوزير المعني بالأمر.

نحن لسنا بصدد العدد أو الكيفية اللي كيتوتوا بها الناس، لأن مجلس المستشارين سبق له أن قرأ الفاتحة بالإجماع ترحا على الموق في الحوادث الكبرى، ثم أن المشكلة الكبيرة هو أن الإعلام الخارجي أو الإعلام الداخلي في المنطقة يرتب الحوادث في المغرب والقتلى عن طريق الحوادث مرتبة في الدرجة الأولى.

يعني في الحقيقة هو أن مدونة السير لم تجب عن الأسئلة الوطنية، لم تضع يديها على المسؤولية الحقيقية، ولو تكلمت على الدراجة وعلى الموتور وعلى هاذ الشيء، ولكن المدونة لم تحط يديها على المسؤولية الحقيقية.

تكلمنا على الحوادث ديال الشاحنات وديال الحافلات، ملي كيرتكب مول الدراجة جريح، الحادثة في الحافلة أو الشاحنة كترتكب العشرات ديال الموق، ولهذا ما كين مقارنة. آش واقع؟ هو أن التدخلات ديال أصحاب الشاحنات وأصحاب الحافلات لهم زبناء في بعض الإدارات المسؤولة يحمون السائقين، لأن في الطرق الآن الشاحنة كتمشي ب 140 في الساعة، ولا

المستشار السيد بوشعيب هلالي:

السيد الرئيس المحترم.

إخواني المستشارين المحترمين،

السؤال يتعلق بحدوث السير المرعبة في المغرب.

إن ما تعرفه الطرق المغربية من تفاقم مستمر لحدوث السير من جميع المستويات رغم تشكيل عدة لجن وطنية ومحلية وإقليمية، ورغم الإعلانات التحسيسية عن طريق الوسائل والقنوات السمعية والبصرية ورغم أجهزة الرادارات التي تكلموا عليها مؤخرا في المراقبة ورغم فرض استعمال حزام السلامة، أمام كل ما ذكر لازلنا نعيش حرب الطرق بكيفية حقيقية.

نحن نتقدم بالسؤال أو بالأسئلة للحكومة أو للوزير المعني بالأمر ونسأله ما هي السبل - إذا كانت شي سبل - لإعادة النظر في محاربة حرب الطرق بكيفية واقعية وعلمية ذات نتائج؟

وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد

والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي على هذا السؤال المهم.

حقيقة ما يصطاح عليه بحرب الطرق هي آفة حقيقية، مأساة بكل المعايير، بحيث ما تخلفه من وفيات مباشرة وآثار غير مباشرة. نركز على الأرقام غير باش نعرفو الواقع ديال هاذ الآفة هاذي، وباش بطبيعة الحال في اللحظات الأخيرة أو في الأشهر الأخيرة وقعت حوادث كان عندها واحد الوقع وواحد الأثر إعلامي كبير ومآسي كبيرة وبالتالي ركزت أكثر على هذه المأساة.

إلا أن التزايد من سنة إلى أخرى ما كايبنش تزايد كبير في العدد ديال الحوادث، مع أن هذه النسبة تبقى كبيرة، في 2011 سجلت ما يفوق عن 67 ألف حادثة بمعدل 12 حادثة كل ساعة، قتيل واحد كل ساعتين، 3 مصابين بجروح بليغة كل ساعتين و10 المصابين بجروح خفيفة كل ساعة.

ولكن كيف ما قتلو السبل أنه كل واحد يتحمل مسؤوليته، الحكومة تحمل المسؤولية ديالها ولكن كذلك المواطنين يتحملوا المسؤولية ديالهم، لأنه الإحصائيات تثبت بأن العامل البشري، غالبا ما تتقولو الطرق، العامل البشري حاضر بنسبة 94,75%، إذن العامل البشري حاضر بقوة وبالتالي ينبغي أن يتحمل كل واحد مسؤوليته.

من طرف الفريق الاشتراكي، الكلمة للفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

في إطار فك العزلة عن العالم القروي، فإننا استبشرنا خيرا بالتدابير التي اتخذتها وزارتك الممتثلة في منح رخص النقل إلى كافة جهات المملكة، والتي شملت مختلف أنواع النقل، وهذه في تقديرنا بادرة طيبة للقضاء على الصعوبات التي يعاني منها المواطنون في التنقل.

لكن عندنا ملاحظات، الملاحظ بالنسبة للنقل المزدوج أن هناك العديد من ملفات الشركات الراغبة في الاستثمار في هذا الميدان، إلا أنها لم تتوصل بالرخص التي بقيت حبيسة بوزارتكم مع أن هذه الشركات ستتحمل بطبيعة الحال تكاليف كبيرة في الاستثمار حسب المواصفات المطلوبة.

سؤالنا، السيد الوزير، بغيناكم توضعونا في الصورة من ناحية أسباب التماطل في الترخيص لهذه الشركات لتزاول هذه المهام، مع العلم أن مصالح السلطات المحلية قد منحتها موافقتها المبدئية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة)

عن السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

اللي نبغي نبين وهو أن بطبيعة الحال وزارة التجهيز والنقل عملت على فتح المجال في مختلف الأفرع ديال النقل، النقل القروي، النقل السياحي، النقل المدرسي.

تكلمت عن النقل المزدوج، المعطيات اللي كاينة عند الوزارة أنه ليس هناك شركات راغبة في هذا المجال ديال النقل، لأنه في العالم القروي الذي يهتم بهذا النقل بالدرجة الأولى هم أشخاص ذاتيين، وبالتالي إذا كان عندكم ملفات ديال شركات مرحبا، أنا أتسلمها أنا أنوب عن السيد وزير التجهيز والنقل أسلمها له.

وبالتالي قلت كاين اهتمام بالدرجة الأولى ديال أشخاص ذاتيين، ليس هناك شركات مهيكلية محتمة بهذا المجال، في إطار الأشخاص الذاتيين الوزارة سلمت بطبيعة الحال عبر اللجنة الوطنية للنقل لأن هي التي تبت نهائيا في

تتوقف، هذا ما معناه أشنو؟ هو أن ذاك السائق محمي، أشنو هي الطريقة باش محمي؟ هو أن عندهم زبناء داخل أصحاب القرار، وكبقاوا السائقين أحرار. ولهذا، إذا لم يكن قانون يجرم التدخلات في السير، ستبقى الحوادث مستمرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية (نيابة)

عن السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار المحترم، غير تكلمة لما قلته حول.. قلت بأن الحكومة تشتغل أولا على البنيات التحتية الطرقية، الآن في البرنامج كاين المعالجة ديال 120 نقطة سوداء من خلال الإحصائيات التي تم رصدها، بناء 30 ألف متر طولي ديال الجدران الوقائية فيما يتعلق بالطرقات الصعبة واللي هي في بعض الأحيان تقع فيها حوادث مؤسفة، تهيئة 40 ألف متر طولي خاصة بالدراجات والدراجات النارية باش تكون مسالك خاصة بهذا النوع، وكذلك التهيئة ديال 90 ألف متر طولي من المسالك الجانبية.

بطبيعة الحال كاين تركيز، بالإضافة إلى البنيات التحتية، التركيز على الآليات ديال المراقبة الطرقية، أعطي 2 ديال الأرقام: أولا فيما يتعلق بالرادارات، العدد سيمر من 700 إلى 1270 رادار بما فيها 180 رادار متنقل، يعني بسيارة متنقلة، الأهمزة ديال المراقبة ديال الكحول، لأنه كذلك من المسببات، من 130 جهاز إلى 790 جهاز.

بطبيعة الحال كاين كذلك التركيز على المراقبة التقنية ولاسيما ما يتعلق بالحافلات، تم التجهيز ديال المراكب ديال المراقبة التقنية بالكاميرات، لأنه بعض الناس يدخلون بالحافلة في وضعية سليمة من ناحية العجلات ومن الناحية ديال السلامة التقنية وملي تخرج تبديل الروايد، وبالتالي هاذ الكاميرات ستمكن من المتابعة لأن هاذي جريمة، الإنسان باش يدخل بعجلات سليمة ويخرج من المركز التقني ويبدل العجلات هذا راه مجرم، ولذلك ركزت على العنصر البشري، يعني له أثر أولا على البلاد وأثر على الجاذبية ديال البلاد ككل، لأنه هاذ الجاذبية ديال البلاد بصفة عامة الاستثمارات داخلها فيها كذلك السلامة الطرقية، "طرقات تقتل" هذه تدخل في السلم ديال الترتيب ديال الجاذبية ديال البلاد، وبالتالي ينبغي أن يتحمل كل واحد مسؤوليته.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لنا عودة إلى الموضوع بعد أسبوع مع رئيس الحكومة.

الترخيص لبعض الشركات الراغبة في الاستثمار، موضوع السؤال المقدم

ذاتي أو بشخص معنوي، اللي ابغي يستثمر الله يجازيكم بالخير وضعوا شي شروط تكون فيها نوع من المرونة أو شي دفتر تحملات وطلقوا المجال للترخيص في هذا القطاع، وإلا راه لا يمكن بناتا القضاء على النقل السري، ولا يمكن بناتا حرمان المواطن من حقه في التنقل اللي يضمنه له الدستور واللي هو حق دستوري، راه عندنا مشكل في العالم القروي، السيد الوزير. إقليم شفشاون ووزان كارثة، إذا جيتي للسوق الأسبوعي واحبستي النقل السري، يعني الدولة أحيانا تستعين بحرق القانون لمعالجة واحد الظاهرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

احنا متفقين، أنا قلت لك الآن هادي هي نية الوزارة.. إلى حدود الساعة 50 رخصة تم منحها، كين الآن 199 ملف، والسيد الوزير قال بأنه سيتم البت في هذه الملفات قبل متم هذه السنة إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الصعوبات التي يواجهها المعتمرون في المطارات، موضوع السؤال المقدم من طرف السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لهم لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم بومغر:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

لقد دأبت وزارتكم أو وزارة زميلكم على اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية لضمان وتمكين المعتمرين المغاربة من أداء مناسكهم في ظروف جيدة، إلا أننا نريد أن نشير انتباه الحكومة إلى ما يواجهه المعتمرون هذه السنة من حرج وصعوبات كبيرة، خصوصا بسبب الازدحام في المطارات والانتظار لساعات طويلة نتيجة تأخر الطائرات عن مواعيدها.

فلقد وجد عدد كبير من المعتمرين المغاربة أنفسهم في الأسابيع القليلة الماضية محاصرين في مطار جدة نتيجة التأخر في رحلات شركة الخطوط الملكية المغربية، وهو الأمر الذي أدى إلى تدمير واستياء المعتمرين وذوئهم،

الملفات، سلمت 50 رخصة نقل مزدوج موزعة على مجموعة من الأقاليم، نعطي التفاصيل: مولاي يعقوب 23 رخصة، خريكة 19، أكادير 5 رخص، ورخصة واحدة لكل من أقاليم الرحامنة والعرایش والناظور.

وتوصلت كذلك الوزارة ب 199 اقتراح خط من الخطوط الجديدة للنقل المزدوج، موزعة على الجهة ديال طنجة تطوان 15 اقتراح، أزىلال 149 اقتراح، مراكش 28 اقتراح والناظور 7 اقتراحات.

إذن هذه هي الاقتراحات التي توصلت بها الوزارة إذا كنتو على هادي اللي تتكلموا، وهذه سيتم عرضها على أنظار اللجنة الوطنية للنقل من أجل البت فيها وتزويد أصحابها بالرخصة لممارسة هذا النشاط. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للفريق الاشتراكي من أجل التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، فيما يتعلق بالجواب نحن نشكركم على هاته المعطيات، ولكن ما نطالب به في مضمون السؤال هو ضرورة تسريع وتيرة الترخيص، لأن المشكل لازال عالقا، مثلا جبندو جهة طنجة-تطوان، راه كين مشكل السيد الوزير.

أنا أتمنى أن السيد وزير النقل شخصيا يمشي لهذه الجهة ويوقف على الصعوبات اللي كيعيشها المواطن، دابا إلى سرعتو الوتيرة ديال ترخيص النقل المزدوج بإمكاننا أن نمتص البطالة، كين هناك شباب عاطل يرغب في الاستثمار في هذا الميدان، وهناك مجموعة من الملفات في إقليم شيشاوة، في مراكش تقدم بها أصحابها إلى الجهات المعنية منذ 2009، احنا السؤال ديالنا ولو في 2009 لا زال لحد الساعة لم يفقد رهنينته، وبالتالي لا جواب، لا بالإيجاب ولا بالقبول، لا بالرفض ولا بالسلب، السيد الوزير المحترم.

احنا بالنسبة لنا راه كين معضلة النقل السري، والسلطات الأمنية ولا القضائية ولا المنتخبين الكل يقف مكتوف الأيدي أمام معالجة هذه الظاهرة، بين إرضاء المواطن، امرأة بغات تولد، السيد الوزير المحترم، كيشدو الدرك كيقول لو أنت عندك النقل بدون رخصة، كين جنازة، كين واحد ابغي يمشي يتقاضى أمام المحكمة.

إذن في غياب الترخيص، ضمنا الحكومة هي تشجع النقل السري، وفي نفس الوقت هاذ الناس ديال النقل السري كيصيبو راسهم مطوقين بالجزاءات المفروضة بمدونة السير، إذن ما العمل؟

العمل وهو أن الحكومة ينبغي عليها أن تعالج هذا الملف الذي يورق - كما قلت السيد الوزير- لا السلطات الأمنية ولا القضائية ولا حتى المنتخبين.

احنا فكوا لنا هذا المشكل ديال الترخيص، سواء تعلق الأمر بشخص

الرحلات بين المغرب والسعودية، الإضافة الي كانت بالمناسبة ديال الموسم ديال الحج 15.049 وقد تمت برجة 55 رحلة.
يعني كل هاذ المجهود باش نوضحو أنه الحمد لله لحدود الساعة الأمور ماشية في أمان الله، نتمناو أن الأمور تكتمل بخير وأن يعود حجاجنا الميامين في أمان الله وحفظه بحج مبرور وسعي مشكور وذنب مغفور.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم بوغمر:

شكرا السيد الرئيس.

أولا تيقولوا الشيء بالشيء يذكر، حينما نتحدث عن الطيران، هو مرتبط بمؤسسة أخرى كالمطارات، لأن المشكل لا يتعلق فقط بالخطوط الجوية لأنها لا تشغل وحدها وهي تدخل في واحد المنظومة اللي هي النقل الجوي.
السيد الوزير،

هناك أشياء بسيطة ربما لا ننتبه لها ولكنها ذات وقع، إذا لم نعتبرهم معتمرين نعتبرهم زبناء، لأن هاذ الشيء كيوقع في واحد المجموعة من الدول ماشي غير عندنا، ولكن كيفاش كتعامل شركات الطيران وكيفاش كتعامل المطارات مع هاذ الناس ما كتخليهمش مليوحين، راه هذا هو الإشكال، هو أنهم تهمقوا بهم وتعتبروا الزبون عندو قيمة، المشكل عندنا سواء كانت في جدة أو كانت في الدار البيضاء، كيفاش يتم التعامل مع هاذ الناس؟
الناس كيجلسوا بالساعات ويمكن بأيام والمرافق الصحية ماشي في المستوى ملي تيكون الاكتظاظ، تتكون الناس مريضة، الناس عندها السكر، المشكل هو هاذ الأشياء البسيطة اللي ما كنهتموش بها هو أننا لا نحترم إنسانية الإنسان وهذا هو المهم، يقدر الإنسان يجلس، في دول أخرى راه تيهزوا الناس وتيديهم للفنادق على حسابهم، لأن كتحمل مسؤوليتك لأنه في العهدة ديالك.

مسألة أخرى لأن كما قلت الشيء بالشيء يذكر، هناك فساد لأن وجود هاذ الشخص في الاعتقال هو دليل على أن المطارات كان فيها فساد، لأن الطيارة راه غير بوحدها ولكن المرافق هي الإشكال، الطيارة هي غير واحد الآلة ولكن المرافق اللي كتربط بها اللي هي المطار بذاك الشيء اللي فيه كله، كانوا الإخوان ديالنا في الفريق اقترحوا اقتراح ديال هاتف أخضر باش المواطن يتصل في الحالات ديال العسر ما تدارش هاذ الإجراء.

لهذا، السيد الوزير، احنا نشير إلى أن المشكل ماشي غير الطائرات ولكن كل ما يرتبط بالخطوط الجوية الملكية، والمطارات كلها خاص يتعاد فيها النظر لأن المواطن المغربي لا يحترم.

فلقد تركوا لمواجهة مصيرهم بمفردهم، دون أن تكلف الحكومة نفسها عناء التكلف بهم إلى حين عودتهم إلى أرض الوطن.
وحينا نتحدث عن المعتمرين أو الحجاج، نعرف أن هذه حالات استثنائية تظهر فيها مشاكل الطيران، مشكل الخطوط الملكية الجوية هو مشكل قائم، ولكن في هاذ الحالات الاستثنائية يظهر المشكل بشكل جلي.

لنا، نساألكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتأهيل شركة الخطوط الملكية المغربية وضمان جودة الخدمات التي تقدمها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال. بطبيعة الحال هاذ السؤال فيه شقين، الشق الأول المتعلق بالمشكل اللي وقع في جدة بالنسبة للمعتمرين والتأخر اللي وقع، هذا بطبيعة الحال ناجم نتيجة الاكتظاظ اللي كيغرفوا المطار في هاذ الوقت، وهاذك التأخر لم يكن يعني تأخر بهم الشركة الوطنية فقط ولكن هم الجميع.

بطبيعة الحال هذا ليس تبريرا لما حصل، والمواطنين والمواطنات اللي وقع لهم هاذ الشيء نحن نعتذر لهم عن ما حصل، لأن ذاك الشيء فيه عناء من بعد واحد الرحلة طويلة، من بعد القضاء ديال المدة في العمرة، يعني الرحلة ينبغي أن تكون ميسرة، ولكن تنقول مرة أخرى أن المطار عرف واحد الاكتظاظ كبير، وراكم كتعرفوا الإخوان والأخوات اللي امشوا للعمره كيغرفوا الحالة اللي كتكون في ذلك الوقت.

فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات اللازمة اللي اخذتها وزارة التجهيز والنقل لموسم الحج 1433، بطبيعة الحال أولا تم الزيادة ديال عدد المستخدمين التابعين للشركة الوطنية يعني الخطوط الجوية الملكية في مطاري جدة والمدينة المنورة حتى يقوموا على الشؤون ديال الحجاج المغاربة، وإلى حدود الساعة الحمد لله العملية ماشية في أمان الله، انطلقت في 26 شتنبر دابا آخر الوفود، لأن المناسك قربت آخر الوفود راه في الطريق، كذلك تمت من ناحية في المغرب تمت البرجة ديال الرحلات في المحطة رقم 1 فيما يخص الدار البيضاء في مطار محمد الخامس الدولي من أجل تسهيل السفر على الحجاج المغاربة إلى الديار المقدسة.

فيما يتعلق بالعدد ديال الرحلات، تم تخصيص 18.325 مقعد، يعني بزيادة 15.049 مقعد إضافي، بطبيعة الحال كابنة 3276 مقعد منتظم ديال

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة

عن السيد وزير التجهيز والنقل):

السيد الرئيس، غير جوج ديال التوضيحات:

أولا متفق معك أن الرحلة الجوية فيها مجموعة من المكونات، وعلى ذلك الشيء تكلمت أنه في مطار محمد الخامس الدولي تم تخصيص واحد الحيز خاص بحاجتنا الميامين.

المسألة الثانية اللي ينبغي التأكيد عليها، الإشكال اللي وقع مع المعتمرين في المطار ديال الحدة راه ما تسمحش فيهم، ما بقاوش، لأن ماشي تأخير عادي، وقعت أزمة حقيقية، وبالتالي أخذوا بعين الاعتبار، سواء فيما يتعلق بالفنادق أو الاستجابة للحاجيات دياهم، ما تسمحش فيهم هكذا بهاذ السهولة هاذي، لأن مرة أخرى ما كانت تأخير عادي ديال ساعة ولا ديال 2 سوايح ولا ديال 3 كان تأخير كبير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه استمرار حرب الطرق رغم دخول مدونة السير حيز التطبيق. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة.

المستشار السيد لحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لعل أهم ما يميز الطريق في بلادنا هو ارتفاع معدل الخطر واستمرار موت الأبرياء في حوادث مميتة.

كنا نسمع أنه بدخول مدونة السير حيز التطبيق سيتم التقليل من هذه الحوادث، إلا أنه للأسف الشديد هناك استمرار للقتلى واستمرار لحرب الطرق، بالإضافة إلى العدد الكبير ديال الجرحى يصعب في كثير من الأحيان إعادة إدماجهم نظرا لحجم الإعاقة الذهنية والنفسية والجسدية، بالإضافة للعدد الكبير ديال الأيتام والأرامل وفقدان موارد الأرزاق وكذلك تفكيك الأسر.

السيد الوزير،

كيف تتعرفوا استعمال الطريق فهو قبل كل شيء تربية وأخلاق وسلوك، واش ما تتشوفوش، السيد الوزير، بأن هناك ضعف في الحملات التحسيسية على مخاطر الطريق وحملات التوعية بالتربية الطرقية والتربية على السلامة الطرقية، بالإضافة إلى النقص اللي تتعرف إصلاح الطريق في

بلادنا وضعف كذلك مراقبي الطرق، وبالتالي ضعف المراقبة الطرقية والضعف اللي تتعرف البنية التحتية ككل؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة

عن السيد وزير التجهيز والنقل):

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال السؤال تمت الإجابة على واحد الجزء كبير منه في المرحلة الأولى من السؤال ديال الفريق الاشتراكي، أضيف مسألة اللي هي أشرت لها واللي هي مهمة جدا، هي مسألة ديال التحسيس وديال التوعية، لأن مرة أخرى العنصر البشري في هاذ العملية هاذي هو عنصر محوري.

في الإطار، الوزارة قامت بواحد البرنامج ديال التواصل وديال التحسيس، أوله أعطت واحد الانطلاقة ديال عملية تواصلية كبرى، التواصل المباشر مع مستعملي الطريق عن طريق مكونات المجتمع المدني، وانطلقت هاذ العملية يوم الجمعة 5 أكتوبر 2012 وتم تخصيص 10 مليون ديال الدرهم لهذه العملية.

كذلك تنظم عملية تواصلية مندججة كبرى بمناسبة عيد الأضحى المبارك، واللي انطلقت من 10 أكتوبر وستمند إلى 24 نونبر بحكم التركيز اللي تيكون على الطرقات في هاذ الأيام، من خلال خطابات، رسائل تواصلية عبر مختلف المحطات الإذاعية الوطنية.

كذلك هناك مجموعة من البرامج التلفزية القارة بمختلف القنوات الوطنية، والتي تذكر بهذه الآفة والصور المفزعة اللي تتبان في القنوات التلفزية الوطنية التي يعلمها الجميع.

كذلك استثمار التكنولوجيا الحديثة في التواصل واستغلال المنتديات الاجتماعية لاستهداف رواد الانترنت عموما والشباب خصوصا.

الافتتاح كذلك على الصحافة المكتوبة وخلق شبكة من الصحفيين المهتمين والمتخصصين بهذا المجال، باش يساعدوا في العملية ديال التحسيس. الاستثمار ديال الفن وديال الثقافة من أجل صيغ خطابات تواصلية التي تستهدف مجموعة من الفئات.

وكذلك واللي هو مهم هو استثمار الوازع الديني والأخلاقي من أجل التأثير في السلوكات ديال مستعملي الطرق، وكتعرفوا بأنه تقوم المساجد والإذاعة ديال محمد السادس بدور مهم في هاذ الجانب للتحسيس بهذه الخطورة والتحسيس بالمسؤولية الشخصية، وبأن هاذي مسؤولية على الأرواح.

بطبيعة الحال في إطار الاستهداف كمين هناك افتتاح على المهنيين،

الموضوع قبل اتخاذ الوزارة لعدة تدابير لتحسين تدبير المقالع الرملية، ونحن نتمن كل هذه التدابير والتي ستحد لا محالة من الفساد الاقتصادي والكسب غير المشروع، لكنها لن تقطع مع هذا النوع من الفساد الاقتصادي ما لم تكن مراقبة تنفيذ هذه التدابير والتتبع الحقيقي والشفاف للمقالع من طرف وزارة التجهيز المؤهلة لهذه المهمة.

وقد طرحت هذا الموضوع، السيد الوزير المحترم، لما نراه ويراه المواطنون في جهة الغرب-الشراردة-بني حسن، وهذه الجهة - كما تعلمون - يوجد بها أغلب المقالع الرملية بالمملكة، فلكل في هذه الجهة يتساءل عن مراقبة مستغلي المقالع الرملية.

فإلى جانب التدهور البيئي الخطير من جراء الإفراط في استخراج الرمال ضدا على الضوابط القانونية والتنظيمية، هناك التهرب من أداء واجبات ذوي الحقوق والرسوم الجماعية، وهذا نوع من نهب المال العام وسرقة مال ذوي الحقوق، وذلك بالإدلاء بتصريحات مغلوطة للكليات المستخرجة، في حين أن وزارة التجهيز تتوفر على التصاميم التجزيئية قبل وبعد الاستغلال.

ولدينا حالات، السيد الوزير المحترم، في جهة الغرب حيث أحد الحالات يقدرها المختصون ب 25 مليون درهم استغلت في العشر سنوات الأخيرة من طرف جهات نافذة سياسيا واقتصاديا. ففي العشر سنوات الأخيرة، السيد الوزير المحترم، كان السيد عبد العزيز الرباح وزير التجهيز والنقل يطالب بقوة من الوزراء السابقين تطبيق القانون واستخلاص مستحقات الرمال المنهوبة.

الآن، وقد أصبح وزيرا لهذا القطاع، فهل سيتخذ ما يلزم لمحاسبة ناهبي الرمال سابقا وحاليا أم أن السيد وزير التجهيز سيتساهل ويفض الطرف لكون هذه الفئة من المستغلين نافذة وتمتع بالحصانة؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

سأبدأ بما قلتم في الأخير، هو قضية التساهل. لا تساهل في الملك العمومي ولا تساهل في الحقوق العامة والثروات الوطنية. هاذي ما يمكنش يكون فيها تساهل. وبالتالي، الوزارة الآن بطبيعة الحال ما نذكر كمش بحالة هذه المقالع، مقالع هي خاضعة لقانون 1914، خاضعة لقانون المياه، خاضعة لقانون الأثر البيئي، وبالتالي مجموعة من المكونات القانونية التي تحكمها، وكل محور في محاور المقالع له جانب قانوني يوطئه، كإين المنع التام، كإين

اللي هما معنيين مباشرة عبر تنظيم عمليات تواصلية مشتركة، اللي المهنيين جميعا سواء اللي خدامين في النقل العمومي أو اللي حريصين على المراكز التقنية أو اللي خدامين في المراقبة من أجل أن كل الفاعلين في الميدان يكونوا على علم ويؤدون الدور دياهم بأمانة.

المسألة الأخيرة هي أن هاذ الأمور، إدماج عمليات التربية الطرقية في الوسط المدرسي وفي أوساط الطفولة والشباب، سواء في المدرسة أو في الخيمات ديال الشباب، باش هاذ المسألة تكبر مع الأطفال.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد لحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير على الجواب دياكم، ولكن نلح على هاذ السؤال، لأنه في الحقيقة الطريق في بلادنا أصبحت تتخلع، وخصوصا الأرقام إذا شفتنا غير من الجانب المادي هاذ الحوادث تكبد الدولة 12 مليار درهم سنويا، هاذ المبلغ مبلغ ضخم واحنا جميع في حاجة إليه للاستثمار ديالو والبرمجة ديالو في التنمية البشرية.

كذلك إذا شفتنا معدل ديال 10 قتلى و140 جريح في اليوم، وهو في حدود هاذ 8 أشهر اللي مرت راه العدد ديال الحوادث فات 44 ألف حادثة سير، يعني أرقام كلها أصبحت محيفة، بالإضافة كذلك للمعاونة اللي كنعرفها الأسر والجروح الكبيرة اللي كتخليها، هذا بغض النظر على الأيتام والأرامل، هناك جروح، هناك أسر اللي في لحظة تحولت الحياة ديالها إلى جحيم حقيقي.

لهذا، السيد الوزير، تتأكدو على مجهود إضافي باش نفوتو بلادنا نفوت من هاذ الكوارث اللي فوتت علينا بزاف ديال الفرص.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير؟

إذن ننقل إلى السؤال الموالي موضوعه تدبير المقالع الرملية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يعتبر تدبير المقالع الرملية من الملفات الشائكة والمثيرة للجدل، كونها تدخل في خانة مظاهر اقتصاد الربيع والامتيازات. وقد طرحنا عليكم هذا

المستشار السيد عابد شكيل:

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

السيد الوزير، يعاني المواطنون من العديد من المشاكل والمشاق أثناء رحلة السفر خلال العطل والأعياد الدينية والوطنية، حيث تشهد هذه الفترات تزايد نسبة الولوج إلى خدمات النقل الطرقي من طرف المسافرين، وهي فرصة يستغلها أصحاب الحافلات لإقرار زيادات غير قانونية لأسعار التذاكر في غياب تام للمراقبة على مستوى المحطات الطرقية، علاوة على عمر أسطول النقل الطرقي ووجود حافلات متهترئة انتهى عمرها الافتراضي منذ سنوات ولا زالت تعبر الطرق وتحصد مئات الأبرياء، ناهيك عن الأسباب المرتبطة بالعامل البشري السلوكي من قبيل تجاوز عدد الركاب المسموح به وتجاوز السرعة القانونية وهو ما يساهم بشكل مباشر في ارتفاع معدل الخطر داخل الشبكة الطرقية، مع ما يترتب عن ذلك من خسائر في الأرواح وصعوبات في إعادة تأهيل الضحايا.

السيد الوزير، من هذا المنطلق، نسألكم: ما الذي ستقومون به لوضع حد لنزيف حرب الطرق ببلادنا؟ وما هي التدابير المستعجلة التي ستخذونها لتعزيز المراقبة داخل المحطات وعلى الطرقات؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة**عن السيد وزير التجهيز والنقل):**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال فيما يتعلق بالجانب ديال السلامة الطرقية راه كاين سؤال محوري ديال مجلس المستشارين حول هذه القضية كسياسة عمومية مندمجة، وسيعرض لمعالجة هذا الأمر مع السيد رئيس الحكومة.

فيما يتعلق بالسؤال ديالكم على العطل والأعياد، صحيح أن هذه المناسبة يكثر فيها الطلب على النقل العمومي، الوزارة ما تقوم به هو تشتغل على ثلاثة أمور أساسية، هي:

- 1- ترخيص استثنائي لوسائل نقل إضافية، بأش توفر واحد العرض جديد؛
- 2- تقوية المراقبة على الحافلات، لأن الحركة تكثر؛
- 3- التنسيق مع السلطات الأخرى المعنية.

وهذا الأمر يتم الاشتغال عليه شهر قبل، بحيث الوزارة تقوم بالإعداد ديال التوقعات ديال الطلب من خلال التجربة ديالها التاريخية اللي هي الإحصائيات ديال السنوات الفارطة.

تحديد حظيرة الحافلات والمقاولات النقلية التي يتعين تسخيرها من

الترخيص والمتابعة عبر دفاتر التحملات، ولكن الجديد مع هذه الحكومة وهو الاشتغال على إطار قانوني عصري يحكم استغلال المقالع في إطار الشفافية، في إطار المسؤولية، في إطار دفاتر تحملات تحترم الحقوق العامة والأملاك العامة والثروات الوطنية وفي نفس الوقت تحترم الأثر على البيئة. وبالتالي، لا تساهل، القانون هو الحكم بين المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الأستاذ المهاشي، تفضل.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

يظهر لي، السيد الوزير، بأنني ذكرت لكم بأن هناك تدابير التي نتمناها، هاذ الشي اللي قانتو كله راه ذكرناه وقلنا بأننا نتمناه، لكن المشكل الحقيقي اللي كاين حاليا هو المراقبة والتتبع. الآن في هذا الوقت اللي كنتحدثو فيه هناك مقالع اللي فيها إفراط ديال استخراج الرمال ولا من يحرك ساكننا، هذا هو جوهر سؤال، السيد الوزير.

كذلك الحاسبة على الرمال اللي نهبت، واش غادي نمشيو اللي دار شي حاجة نقولو "الله يسهل، راه جات حكومة جديدة ما نهضروش على الماضي"، خصنا شوية نتعلمو بأنه اللي دار شي حاجة خصو يتعاقب عليها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة**عن السيد وزير التجهيز والنقل):**

السيد الرئيس،

بسرعة أنا قلت القوانين المؤطرة كاينة، كاين النهب والسرقة ديال الرمال يؤطره القانون الجنائي، بحيث يعتبر جريمة النهب والسرقة. ولكن لابد، وعلى ذلك الشي قلت أودي الوزارة تشتغل على إطار قانوني جديد كتأطر فيه العمل، تخضعه لدفاتر التحملات بتريخصات في إطار دفاتر التحملات وفي إطار الشفافية، وبطبيعة الحال تركز على المراقبة وعلى تقنين المراقبة وإدخال الآليات العصرية في المراقبة من أجل الضبط ديال العمليات ديال النهب وديال السرقة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

النقل الطرقي خلال العطل والمناسبات، موضوع السؤال المطروح من طرف السادة المستشارين أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة. لكم الكلمة، تفضلوا.

الكيران، راه 6 الكيران 7، باش نخبرو المواطن، باش ما نخليوهش عرضة ديال البيع والشراء، احنا ما كنبطوش شي حاجة، احنا نتحاولو باش المواطن يكون بخير وعلى خير.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية (نيابة عن السيد وزير التجهيز والنقل):

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم، أنا لم أخبر بأن الحكومة عازمة على تراخيص جديدة. هذا خبر أنت أخبرتني به، أنا لم أخبر به، لا، ارجعوا للتسجيل، لأنه ترجعوا للتسجيلات رجعوا للتسجيل، أنا قلت، أنا نرجع نقول لك أشنو قلت أنا، أنا نقول أشنو أخبرت به أنا.

السؤال هو كون أن الأمور التي تم هذه رخص استثنائية عندها علاقة بارتفاع الطلب وكاينة إستراتيجية ديال الوزارة، الوزارة تقوم بعملية مسبقة بدراسة الإحصائيات السابقة، أشنو هو الطلب اللي تبيكون مركز في ذلك الوقت وتتكون رخص استثنائية من أجل توفير العرض اللازم للاستجابة للطلب اللازم، وبالتالي باش المواطنين والمواطنات يبروا في هاذ الفرصة ديال العطل وديال هذاك.

ما تلتكمتش، السيد المستشار المحترم، لم أتكلم، ما نخلطوش، كاين النظام ديال الرخص شيء آخر، هذه رخص استثنائية زمانها وظرفها هو العيد أو العطلة، باش نتفاهمو، محدودة في الزمان وفي المكان، أما ذيك الربيع اللي تتكلم عليه انتهى إلى غير رجعة.
السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول تفعيل مقتضيات القانون رقم 15.91 لمنع التدخين بالأماكن العمومية، فليفضل أحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد خيري بلخير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أولا هذا السؤال ما طرحناهش للسيد الوزير، ولكن طرحناه لرئاسة

أجل التحضير ديال التراخيص.

المراقبة المسبقة لهذه الخطيرة، من أجل التأكد من السلامة ديالها حرصا على السلامة ديال المواطنين.

الإعداد والتسليم المسبق للرخص الاستثنائية لهذه المقاولات باش ملي اليوم المناسب تكون كل التراخيص جاهزة والحافلات من أجل توفير النقل ديال المواطنين.

بطبيعة الحال كاين الجانب الثاني هو العمل على تقوية المراقبة داخل المحطات والمحاور الطرقية التي يكثر فيها..

المسألة الأخيرة هي أنكم ركزتم على وضعية الأسطول ديال الخطيرة ديال النقل، أنا سأعطيك الإحصائيات اللي كاينة هو أن الحافلات التي يقل عمرها عن 10 سنوات تصل إلى 2400 حافلة، وتشكل نسبة 66% من الخطيرة ديال الحافلات المسموح لها بممارسة النقل العمومي. الحافلات التي يتجاوز عمرها 10 سنوات هي البقية، هي 34% من الأسطول، 1200، وبالتالي هذه القضية ديال كون الأسطول فيه نسبة معتبرة وكبيرة من الحافلات اللي هي جيدة والتي عمرها لا يتجاوز 10 سنوات.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تفضل الأستاذ شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير، أنا غير متفق معكم، اعلاش؟ لأن ملي تتكون فترة ديال العيد تبيخص وزارة النقل تعمل إستراتيجية 3 أشهر و 4 أشهر من قبل، احنا تنشوفو مثلا السكك الحديدية أخبرت بالعدد ديال القطارات اللي هي زادت، احنا الآن حتى شي واحد ما عارف شي حاجة، حتى تيمشي كيسحاب له بأنه راه ما ابقاوش الكيران.

وأنا اللي اليوم ضحككي كثير، السيد الوزير، غادي نقولو لك في هذه القاعة، هي البارح كنت تنسمع بأن أصحاب الكريما غادي تسحب لهم وغادي يتحيد لهم كذا وكذا والناس تخلعت والناس وشي ما عرفت أشنو دار، واليوم تنشوف، السيد الوزير، يجبرنا في هذه القاعة بخبر مهم أنا عندي تيقول بأن راه احنا غادي نزيدو من العدد ديال رخص النقل. هذا شيء اعلاش ابغيت نقولو؟ ابغيت نقولو على جوج ديال الأشياء، ملي تيجي الوقت وتنقولو لكم يا ودي عندهم هاذ الأشياء راه غادي تغلطوا فيها غير قولوا لنا ايه تبارك الله عليكم، راه احنا غلطنا راه احنا صلحنا الأمور ديالنا، باش نمشيو معكم في الطريق.

أما فيما يتعلق بالعيد أنا أتذكر في واحد البيت شعري لايد: "لقد أقبل العيد ولكن ليس في الناس المسرة"، يجي العيد وما نصيوش فاش نركبو، يجي العيد ونبقاو واقفين لأننا ما عارفينش ما كايناش نمشيو للمحطات ما نصيوش أوراق معلقين، نديرو إشهار للناس يعرفوا بأنه راه زايدين 5

المستشار السيد خيري بلخير:

تشكر السيد الوزير على الجواب ديالو وهذا ما نتمناه في أسرع الوقت لأننا لا يمكن أننا نشرعو في البرلمان والحكومة تبقى ذوك القوانين. أما هاذ القانون حقيقة كل ربما واحد العدد ديال الفرق البرلمانية، ربما كان الإتحاد الاشتراكي، كان حزب الاستقلال، كان التجمع الوطني للأحرار، كلو دار مقترح، ولكن لما جابت الحكومة امشينا احنا مع المشروع.

أما كان مقترحات، كان مقترح ديال حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي وحزب التجمع الوطني للأحرار، لما جابت الحكومة حتى احنا امشينا مع ذاك القانون، ولكن لما صوتنا عليه وأدخلوا تعديلات، رغم أن هذاك القانون أن فيه مرونة في المرحلة الأولى باش يطبق لأن فيه في المثل في بعض الأماكن اللي فيه النسبة ديال المدخنين وغير المدخنين في بعض المحلات مثلا المقاهي أو المطاعم وكذا، ولكن ما بغينا تمنعوه نهائيا، قلنا تدريجيا ريثا هاذ القانون باش يطبق.

وكنطلبو من السيد الوزير والحكومة باش تسرع بتطبيق هذا القانون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

نعاود أؤكد على أنه هاذ الموضوع بالنسبة للسيد رئيس الحكومة هذا أمر محسوم، أهمية التعجيل بإخراج هذا القانون إلى الوجود ونعاود نبغي أؤكد بأنه هاذ الوضع الدستوري اليوم الجديد، الفصل 50 من الدستور، يضع الآن آجال للنشر لم يكن في الوضع السابق، وبالتالي هذه من الوضعيات اللي اليوم نكونو كلنا مطمئنين بأنها لا يمكن أن تتكرر في هذه المرحلة من تاريخ التشريع المغربي لأن الدستور اليوم يضع أجلا لنشر هذه النصوص بعد المصادقة عليها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، شكرا لكم على المساهمة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني والسؤال الأول حول ملاءمة التكوين المهني والتكوين مع توقعات سوق الشغل. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الحكومة، ويتطرق هذا السؤال ديانا اللي مرت 3 سنوات على هذا القانون واللي ابقى، اللي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، ولكن مع الأسف اللي ابقى في الرفوف ديال الأمانة العامة للحكومة وربما..

ولكن السؤال ديانا اللي كمنطرحوه، اعلاش هاذ القانون ابقى ما خرجش للتطبيق نظرا لأهميته والضرر ديالو اللي كيهم عدد من المواطنين، وكنعرف تقشي هذه الظاهرة ديال التدخين والأمراض الخطيرة، ولأننا سبقتنا واحد العدد ديال الدول في المحاربة ديالو والتقنين ديالو، ولكن مع الأسف احنا في المغرب، هل هناك لوبي باش ما يخرجش هاذ القانون أو عفاريت وتماسيح؟ التماسيح هاذي في شكل، هاذو عفاريت اللي ربما بغاو هاذ القانون..

وكذلك لأننا الآن التوعية، لأن المحاربة ديالو غادي تكون بالتوعية أكثر من القانون، لأن نعرف الآن المقاهي والمطاعم الآن ولات تستعمل الشيثة وتستعمل بعض الأنواع من غير التدخين، وابغينا نشوفو واش الحكومة مستعدة من أجل تطبيق هذا القانون؟

وشكرا السيد الوزير إذا كان الجواب ديالكم مقنع.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار والفريق المحترم.

طبعاً بما أن السؤال مقنع سيكون الجواب مقنع. هذا القانون الآن تنحيك على إثارة الموضوع، لأن أنا شخصياً لي به علاقة كبيرة جداً، هذا القانون عندما كان مقترح قانون تقدم به الفريق الاستقلالي في مجلس النواب في 2008، وكنت ساعتها رئيس لجنة العدل والتشريع وبرمجناه وناقشناه من أبريل 2008 إلى أن وصل إلى المستشارين في يناير 2009، فسلك طريقه الدستوري لكي يصل إلى التطبيق.

الذي حصل أن هذه موروثات المرحلة السابقة، نحن كنا في المعارضة وأنا شخصياً يحصل لي الشرف أنني برمجته وكان لفريقي في الأغلبية ولأهميته أعطيناها الأولوية وكان مهم وكان من أجل منع التدخين ومن أجل الدعاية والإشهار للتدخين، يعني أنه قانون بعشرين مادة، قانون مهم جداً وشامل.

الآن اللي غادي نقول وباختصار شديد هو أنه هذا الملف السيد رئيس الحكومة يأخذه ضمن أولوياته لكي يجد حلاً وينشر في أقرب فرصة ممكنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضل السيد المستشار.

الإخوة المستشارين،
إن طبيعة الإشكالية المطروحة في موضوع هذا السؤال تكتسي بعدا استراتيجيا بالنسبة لمجهودات الدولة للحد من ظاهرة البطالة، بطالة الخريجين و بطالة الأيدي العاملة المؤهلة.

فقد أجمعت كل الدراسات حول التشغيل بما فيها التقرير الأخير للمجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي الحث على أن الآلية الأساسية لخلق فرص الشغل وتمكين خريجي الجامعات ومعاهد التكوين من فرص عمل، كما تم تشخيص أسباب البطالة التي يعاني منها الشباب المغربي في عدم ملاءمة التكوين لسوق الشغل أو عدم تلبية التكوين لحاجيات السوق، بمعنى آخر إن التكوين لا يواكب التطورات الاقتصادية.

الآن نعرف بلادنا مشاريع استثمارية كبرى بإحداث مناطق صناعية حرة ومناطق أنشطة مالية واقتصادية متطورة وبرامج في المجال السياحي والفلاحي، كخطط المغرب الأخضر، وكذلك هناك استثمارات ضخمة قادمة بعد الزيارة الناجحة التي قام بها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله لدول الخليج.

هل تتوفر الوزارة على دراسة تشخيصية لحاجيات السوق والإمكانات ومواصفات وشروط التشغيل التي ستخلقها مستقبلا هذه التطورات الاقتصادية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا لكم السيد الوزير. تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار السيد مهدي زركو:
شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة أن الحكومة تبذل مجهود كبير في هذا المجال، ولكن الإشكالية فين؟ الإشكالية، السيد الوزير، أنه القلة ديال مراكز التكوين، هناك إشكالية كبيرة بعض المعاهد والمراكز متجمعة في جهات معينة، وبقيت جهات أخرى عندهم خصاص، نعطيك مثال في مدينة العيون أو الأقاليم الجنوبية كلها تعتمد على شركة "فوس بوكراع"، التكوين في هذا الميدان قليل، وحتى اللي كينخرجوا من ذاك التكوين ما كيلقاوش شغل في "فوس بوكراع"، كنتضر الشركة تجيب عمال من مناطق أخرى.

كذلك في الميدان الفلاحي اللي قلتم عنكم شركة مع وزارة الفلاحة، احنا ابغينا التكوين ولو يكون في المسائل البسيطة، مثلا نقول لك، معالي الوزير، النخل في واد درعة كله الآن ضاع، اعلاش؟ لأن ما كاين تكوين فلاحي ذوك الناس اللي كانوا كيعالجوا النخل ما ابقاوش كاينين كبروا وامشاو، الشباب ما التحش لهذا الميدان، التكوين في هذا الميدان ما كاين، والنخلة نعرفو دورها الاقتصادي في ذيك المنطقة، في أرفود، في طاطا، في جميع المناطق التي كتمتد على واد درعة.

كذلك في الميدان البحري، نعرفو مدينة طانطان عندها مركز وأقاليم الجنوب كلها عندها مركز واحد الآن متواجد في طانطان، وحتى الناس

السيد رئيس الجلسة:
شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:
شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،
أود في البداية أن أشاطركم كل التقديم اللي قدمتمو به السؤال ديالكم، وهو أنه لا يمكن أن تكون سياسة واستراتيجية للتكوين المهني في معزل عن الحاجيات ديال الاقتصاد ديال السوق، والحاجيات الاجتماعية طبعا المرتبطة بهذا الأمر، وبلادنا سلكت وللحمد لله في هذا المجال طريقا مهمة جدا، غادي نعطي جوج ديال الأرقام، في 2000-2001 كان عدد الناس المتدربين تيوصل إلى 159.000، السنة الماضية 327.000، وهذا العام 380.000 ديال المتدربين.

ثم السياسة ديال التكوين المهني المتبعة وأبكت كل السياسات اللي تم الإقرار ديالها وذكرت البعض منها، لا المغرب الأخضر ولا (Emergence) ولا (Offshoring) ولا المهن الجديدة للمغرب، هاذي كلها دخلنا في شركات، كيف ما دخلنا في شركات مع وزارات أخرى، وزارة الفلاحة، الوزارة ديال الصناعة التقليدية والوزارة ديال السياحة باش نواكبو

السادة المستشارين،
السيد الوزير،

تعرف أوضاع المأجورين العديد من الاختلالات يعود سببها بالأساس إلى التصييق على الحريات النقابية. فبالنسبة للقطاع الخاص يعود ذلك إلى التهرب من تطبيق قانون الشغل وقانون الحماية الاجتماعية والمس بالملكستبات.

وكما تعرفون، السيد الوزير، الأمثلة موجودة في كل الأقاليم وكل الجهات والتي هي كتناكدها إحصائيات الوزارة دياكم، بحيث جل النزاعات كنتوقع لهاذ الأسباب، وهذا كنعنبروه بطبيعة الحال كيدخل في سياق محاربة العمل النقابي، لأن محاربة العمل النقابي أشنو هو السبب؟ عندها سبب باش ما نطبّقوش قانون الشغل، باش ما نطبّقوش قانون الضمان الاجتماعي، باش نمسو بالملكستبات، هذا هو العمق ديال أسباب محاربة العمل النقابي في القطاع الخاص.

أيضا، السيد الوزير، بالنسبة للقطاع العام والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية يتم ذلك بسبب التهرب من كمية المطالب وضرب الحقوق كما هو الشأن بالنسبة لقطاع العدل، التعليم، الصحة، اتصالات المغرب، الجماعات المحلية، إلى غير ذلك، معنى ذلك، السيد الوزير، كان يمكن عن طريق الحوار إيجاد الحلول لهذه القضايا واللجوء لأساليب أخرى غير الحوار في نظرنا بطبيعة الحال تدخل في هاذ السياق.

السيد الوزير، هذا يتنافى مع ما جاء به الدستور الجديد لأننا لم ندخل بعد عمليا بإجراءات واضحة لترجمة ما جاء به الدستور الجديد، ويتنافى كذلك، السيد الوزير، مع ما جاءت به المواثيق الدولية. لكل ذلك، السيد الوزير، نسائلكم: ما هي الإجراءات والتدابير العملية التي ستقومون بها من أجل حماية حق الائتاء النقابي، ومن أجل كذلك المصادقة على الاتفاقية رقم 87 المتعلقة بالحريات النقابية؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

من المسؤوليات ديال وزارة التشغيل هي الحرص على احترام دولة الحق والقانون في المجال الاجتماعي، هذه من المهام ديانا. أظن بأنه الدستور جاء واضحا في هاذ المجال باعترافه بالحرية النقابية وبالحق النقابي وبالضمان ديالو، ونحن كوزارة مسؤولة على هاذ المجال من واجبا أن نسعى إلى هاذ الحماية وهاذ الدور ديانا.

إذن بالنسبة إلينا كنعرف الوسائل التي هي متاحة بالنسبة للوزارة

التي تتجه لو ما تتلقاش البلاصة، لأنه دائما قلة المقاعد، دائما الاكناظا، دائما الناس في حالة انتظار رغم أنهم يجيبوا نقط لا بأس بها ولكن كينتظر سنة أو سنتين باش يدخل التكوين.

احنا اللي كنتالبو من الحكومة هو أنها تكثف وتزيد من مراكز التكوين، واحنا على أبواب الميزانية خص وزارة التكوين تكون عندها ميزانية في المستوى، لأنه في الحقيقة إذا ما كوناش الناس غادي نلقاو إشكالية، راه آلاف الخريجين الآن بلا شغل رغم أنهم تخرجوا من معاهد، ولكن كين بعض الشركات التي تطلبوا تكوين معين ما كنعلقوهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

باختصار شديد، الآن احنا كندرسو إستراتيجية جديدة للتكوين المهني في المراحل الأخيرة ديال البلورة ديالها، غادي تكون عندنا مناسبة باش نرجعو لها لأن فعلا هناك طلب اجتماعي وهناك طلب اقتصادي كبير على التكوين المهني، خصنا نعيدو النظام ديالنا ونشوفو كيفاش تطوروه بالنسبة للمستقبل. اللي نقدر نقول لك بأن كين هناك شركات أخرى كذلك مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكين كذلك تدخل ديالنا مع المنظمات غير الحكومية التي كنعشتغل في هاذ المجال.

إذا كين شي أشياء ملموسة كنععلق مثلا بالتمور، كيطهر لي يمكن لنا بنبو شراكة إما عن طريق الوزارة المعنية، إما عن طريق الجمعيات التي كنهتم بهاذ الأمر، التكوين المهني كيوأكب أي طلب اللي هو موجود والتي هو مجدي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني متعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تم تأجيله بطلب من الفريق الحركي.

السؤال الثالث موضوعه استمرار محاربة العمل النقابي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

من الاعتداء السافر الذي تعرضنا له في إفران. فيما يخص الاتفاقية الدولية رقم 87، منظمة العمل الدولية تعطي الحق في الاستثناء، من حقنا أن تستثنى مجموعة من القطاعات ذات الحساسية المرتبطة بالأمن القومي ديال البلاد، لذلك المفروض في الحكومة واحنا، السيد الوزير، نأمل فيكم نظرا للثقافة التقدمية ديالكم والالتزام التقديمي ديالكم أنكم تعملوا مجهود باش الاتفاقية ديال 87 يتم المصادقة عليها، لأنها مقتضى من مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011، كذلك مراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يحاكم بمقتضاه المسؤولون النقابيون بدعوى عرقلة حرية العمل، لذلك تعميق الممارسة النقابية يجب تقويتها قانونيا ويجب تقويتها بيداغوجيا على المستوى الميداني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

فقط باش نطلب من السادة المستشارين وأعرف أنه تحذونا نفس الرغبة باش تكون بلادنا في مصاف البلدان الديمقراطية التي يكون تشريعها ملائم لأحسن التشريعات الدولية، وهو أنه إذا عندكم اقتراحات بالنسبة لـ 288 ولا بالنسبة لـ 87 أنا مستعد باش نشتغل معكم عليها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الرابع المتعلق ببرنامج مقاولتي ورد بشأنه طلب تأجيل ويؤجل طبقا للقانون الداخلي.

السؤال الخامس أيضا موضوعه تشغيل الشباب ورد بشأنه طلب تأجيل ويؤجل طبقا للقانون الداخلي.

السؤال السادس موضوعه مسطرة منح التعويضات العائلية الخاصة بأبناء ذوي الاحتياجات الخاصة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة لكم، تفضلوا.

المستشار السيد حسن العواني:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد الوزير،

لاشك أن من أولويات عملية إدماج فئة الأشخاص المعاقين وضع سياسة تشريعية ملائمة تحدد آليات وتدابير من شأنها تمكين الشخص المعاق من الاستفادة الفعلية من حقه في التعليم والتكوين والتشغيل. ولقد حاول المشرع من خلال القانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية

وطبعا كدولة الحق والقانون في حالة النزاع اللي ما كنفدروش نخلوه بصفة حبية وتفاوضية وتصالحية، كمين اللجوء إلى القضاء، ولكن نحن كإدارة خصنا نعملو الواجب ديالنا.

دون شك على أن الآلية ديال الوزارة خصها توابك التطورات اللي عرفها المغرب على المجال الدستوري والحريات، وأنا لا أخفي شيئا، وتعلمون هذا. ولهذا، نحن نوجه الملاحظات والتنبيهات للمشغلين ونحمر المحاضر عندما نقف عند الجح ونقدم النصح ملي تيكون مطلوب منا، ثم نجري بحوث لنتأكد من مزاعم الأطراف ديال الإنتاج اللي كيطرحوها أمامنا ونحاول أن نحل النزاع، وتندفعو باش العلاقات ما بين المأجورين وما بين أرباب العمل تبني على أسس اللي هي تكون تعاقدية ويمشيو لتنظيم العلاقات بينهم في إطار أوافق جماعية أو في إطار بروتوكولات.

اللي تقدر نقول لك بالنسبة للتوصية 87 ديال المكتب الدولي للشغل المقتضيات ديالها كلها عندنا في التشريع ديالنا، عندنا مشكل تعرفه جيدا وهو الدستور ديالنا في الفصل 111 تيقول بصراحة أنه: "يمنع على القضاة الانخراط في الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية"، ولكن في نفس الدستور يقول بأن عندهم حق الانتماء للجمعيات وإنشاء جمعيات مهنية، والجمعية المهنية يمكن يكون هو التفسير ديال النقابة. الآن نشتغل مع فريق حكومي باش نرفعو هذا الالتباس باش هاذ الفئة يمكن لها أن تدافع على مصالحها من خلال المنظمات المهنية ديالها.

كإين إشكال آخر مطروح للموظفين الذين يحملون السلاح والذين لا يسمح لهم بتنظيم النقابات، وهذه إشكاليات اللي خصنا نصلو لها بالتنازل باش ملي المغرب يمضي على هاذ الاتفاقية 87 تكون على أنها تطبق حسب الدستور ديال البلاد وحسب الخاصيات اللي احنا فيها. ولهذا، كونوا مطمئنين على الحريات النقابية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد العربي حبشي:

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسيد الوزير.

نعتبر أن الحق النقابي وحق الاحتجاج -كيف فلتو- هو جزء من ممارسة الحريات النقابية، خصوصا وأنه تم الرقي بالوضع النقابي وبالعمل النقابي من خلال الدستور إلى وضع أحسن وأعلى، كذلك تم إعطاء مكانة اعتبارية للحقوق الاجتماعية، وبالتالي واجب على الحكومة عملا بيداغوجيا لاحترام الممارسة ديال الحريات النقابية، لأنه ما يقع في العديد من مؤسسات القطاع الخاص وفي الضيعات الفلاحية وهو ما وقع لمناضلينا في قطاع العدل بإفران مؤخرا، مؤشر مقلق على الوضع ديال الحريات النقابية لأن فيه خرق لمنطوق الدستور، وكيف قلم احنا التجأنا للقضاء في قطاع العدل لإنصافنا

مجهود ديالها مع هاذ الفئة منذ مدة طويلة، ولكن اللي مطروح الآن هو على أن هذه الفئة كنعاني واحد المآسي كبيرة بالجملة، والعائلة ديال هاذ الناس بالفعل يعانون، يكفي أنهم يقومون بالمصاحبة، كيقوموا بالمرافقة، كيقوموا بالنظافة، كيقوموا بالتطبيب والتطعيم، ولكن كل سنة ملزمين باش يجددوا الملفات.

هاذ الملفات كتشكل عائق كبير، خاصة الناس ديال البادية لأنه خاصة الوثيقة اللي تتعلق بالملف الطبي كتكلف السفريات، كتكلف مصاريف، كتكلف يعني ما كايناش اللجنة، ما كاينش الطبيب المختص، إذن أشنو هي الفائدة من هاذ الاجتماع، إذا كنا غادي نعطيو لهاذ السيد 20 ألف فرنك في الشهر وغادي يصرف عليها ما يعادلها؟ واحد العدد كبير كيجبروا أنه يتخلى عليها، وبالتالي كيف كنعرفوا، السيد الوزير، على أن يكفي العائلة أنها تقوم بالمهام الأخرى، فما أخرى على الأقل الجانب المادي كيخصها تقوم به الدولة، علما على أن الدستور المغربي الجديد وخاصة المادة 161 منه كتلح على أنه الحكومة مكلفة بالقيام بالمهام ديال هاذ الناس، خاصة ما يتعلق بالتعليم ديالهم وكل ما هو مادي اللي كيستحقوه، العائلة ما يمكنش تقوم بما هو مادي وما هو معنوي.

ولذلك، كنعطبو منكم، السيد الوزير، أن هاذ الملف تاخذوه بعين الاعتبار وأن هاذ الملفات التجديد ديالها سنويا كيطهر أنه يتخلوا عليه، خاصة وأنه لا فائدة لما يكون الإنسان أنه معاق ويكون عنده ملف رسمي كيقول أنه معاق لا فائدة باش نجددو الملف سنويا، على الأقل إلى كان لا بد من التجديد يكون خلال خمس سنوات أو ست سنوات.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على تعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

كيظهر لي الأمور اللي هي داخلية في إطار الاختصاصات ديال التشريع خصنا ما يمكن لها تغيير إلا عن طريق التشريع، الأمور اللي هي داخلية في الأمور اللي هي إجرائية خصنا كاملين نسعى على أن تلين، فعلا ما يمكنش نطلبوا الناس كلهم يجيو للدار البيضاء باش يعملوا (contre-visite) ويتبين على أنهم فعلا معاقين وأنهم فعلا تصرف لهم أموال ولا بد ما نعالجو الأمر بكثير من الإنسانية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. بهذا نكون قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة.

وأشكر الجميع، ورفعت الجلسة.

للأشخاص المعاقين والقانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر إدماج الشخص المعاق اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

ومقابل كل هذا نجد أن مسطرة منح التعويضات العائلية الخاصة بفئة المعاقين لم تتغير، حيث أن آباء وأولياء هذه الفئة مازالوا مجبرين على تقديم ملف سنوي لإثبات إعاقة أبنائهم، هذا الملف الذي يتطلب إنجاز إجراءات طويلة ووثائق تفوق تكلفتها أحيانا مبلغ التعويض.

لذلك، نساثلكم، السيد الوزير، عن آليات تحديث الترسانة القانونية الخاصة بهذه الفئة وفق المستجدات والتطورات التي يعرفها المجتمع لتمكينها من الاندماج بشكل أسهل في المجتمع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنا أفهم السؤال والإشكالية اللي مطروحة، احنا أمام مؤسسة عمومية تدير مال عمومي وأمام فئة من المجتمع اللي محتاجة لدعم هذه المؤسسة العمومية، وبينها لا بد من عملية ديال على أي أساس غادي يمكن تصرف هذه التعويضات، ومن دون شك أن الملف كيتعمل مرة واحدة، ما كيتعملش مرة كل سنة، ولكن كل سنة كيوقع طلب لوثائق جديدة وهذا يشكل نوعا من الحرج.

النقاش الآن مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتبسيط المساطر باش يرخفوا شوية على الناس من متاعب الإجراءات الإدارية وديال (les visites et les contre-visites) والأوراق اللي كتوأكب هاذ الشئ، ريثما تخرج بطاقة المعاق اللي ربما غادي تسهل علينا هاذ الأمورية واللي غادي تعطي لأولياء ذوي الاحتياجات الخاصة غادي تعفيهم من عدة وثائق لأن غادي تكون واحد الوثيقة رسمية اللي تثبت الصفة ديال الإعاقة. إذن هذا مشكل اللي ولا بد ما يكون فيه لين رافة بهاذ المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن لعواني:

شكرا السيد الوزير، شكرا على الإجابة ديالكم، وحقيقة أولا على الصراحة ديالكم، أريد استعملتم عبارة "حرج"، وهي بالفعل الكلمة المناسبة.

كيف كنعرفوا، السيد الوزير المحترم، احنا ننعرفو أن الوزارة كتدير